تطوير مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر - التنظير والتجريب

محمد أبوبكر المصلح
أستاذ مشارك في الفكر والثقافة والدراسات الإسلامية، العميد المساعد للشؤون الأكاديمية،
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر-قطر
malmusleh@qu.edu.qa

عبد الجبار أحمد سعيد
أستاذ الحديث، ورئيس قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر-قطر
abdul_jabbar65@qu.edu.qa

إبراهيم عبد الله الأنصاري
أستاذ مساعد في الفقه وأصوله، وعميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر-قطر
dralansari@qu.edu.qa

محمد إقبال فرحات
أستاذ مشارك في التفسير والحديث والدعوة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر-قطر
m.farahat@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: ٠١/ ١١/ ٢٠٢٢ **تاريخ التحكيم:** ٢٨/ ٠٣/ ٢٠٢٣ **تاريخ القبول:** ٠٤/ ٠٥/ ٢٠٢٣

ملخص البحث

أهداف البحث: حظي مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر بتطوير جذري شامل منذ خريف ٢٠١٥م. وسعيًا لتوثيق هذه التجربة التطويرية ودراستها ونشرها للاستفادة منها والبناء عليها؛ يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الجانب التنظيري لهذا التطوير الشامل، ومنهجيته، وليكشف عن مدى تميزها عن المنهجيات الأخرى السائدة، ومدى أثرها في بناء المقرر المطور، ومدى إحكام هذا البناء بالتجريب.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التوثيقي التحليلي، حيث وصفت الجانب التنظيري من تجربة تطوير المقرر، ووضعت التجربة في سياقها التاريخي، مع توثيقها وتحليل المنهجية التي حكمتها، وبيان مدى الربط بين عناصرها، ومدى فرادتها، وأثرها في التطوير.

النتائج: خلص البحث إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها:

١- أهمية استحضار السياق التاريخي في عملية تطوير المقرر، للوقوف على دوافع النشأة، ومدى الحاجة إليه وخصوصيته، واستخلاص ما ينبغي مراعاته في عملية التطوير.

٢- تتسم منهجية التطوير الشامل للمقرر بجامعة قطر بالفرادة والترابط بين عناصرها والفاعلية من حيث إنها كشفت

عن التحديات التي ينبغي أن توضع في الاعتبار وكيف يمكن أن يستجاب لها.

٣- من أهم عوامل نجاح المشروع التطويري للمقرر تجريبه قبل تعميمه.

أصالة البحث: تتجسد أصالة البحث في التوثيق التحليلي الشامل غير المسبوق لمنهجية غير مسبوقة في تطوير المقرر، بما في ذلك تجريبه قبل تعميمه.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الإسلامية، الهوية، بناء الشخصية، التحديات الثقافية، منهجية تطوير المقررات

للاقتباس: المصلح، محمد أبو بكر، عبد الجبار أحمد سعيد، إبراهيم عبدالله الأنصاري، ومحمد إقبال فرحات. «تطوير مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر – التنظير والتجريب»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر**، المجلد ٤٢، العدد ١ (٢٠٢٤)، عدد خاص بالملتقى الدولي «مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات: تحديات الواقع وآفاق التطوير»

https://doi.org/10.29117/jcsis.2024.0374

© ٢٠٢٤، المصلح، محمد أبو بكر، عبد الجبار أحمد سعيد، إبراهيم عبدالله الأنصاري، ومحمد إقبال فرحات. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). وتسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

The Development of the Islamic Culture Course at Qatar University: Theory and Practice

Mohamed Abubakr Al-Musleh
Associate Professor of Thought, Culture and Islamic Studies, Associate Dean for Academic Affairs,
College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University-Qatar
malmusleh@qu.edu.qa

Abdel Jabbar Ahmad Said
Professor of Hadith, Head of Department of Quran and Sunnah,
College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University-Qatar
abdul_jabbar65@qu.edu.qa

Ibrahim Abdulla I Al-Ansari
Assistant Professor of Fiqh and Usul Al-Fiqh,
Dean of the College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University-Qatar
dralansari@qu.edu.qa

Mohammed Iqbal Farhat
Associate Professor of Exegesis, Sciences of Quran, Hadith and Dawa,
College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University-Qatar
m.farahat@qu.edu.qa

Received: 01/11/2022 Peer-reviewed: 28/03/2023 Accepted: 04/05/2023

Abstract

Objectives: The Islamic Culture course at Qatar University has undergone comprehensive and radical development since the fall of 2015. To document this developmental experience, study it, and disseminate it for further progress and the benefit of others, this study expounds the theoretical aspects of this wide-ranging development and its methodology, revealing the scope in which it differs from prevailing methods, the extent of its impact on creating the course, and the degree of rigour in its construction thanks to using a pilot.

Methodology: This study adopted a descriptive-historical method and a documentary-analytical approach. It described the theoretical aspect of the course development pilot, placed it in its historical context, documented it, analysed the governing methodology, illustrated the interrelation of its components, highlighted its uniqueness, and assessed its impact on the course's development.

Results:

1- It is essential to consider the historical context in developing the course, as it reveals the motives for its introduction, its actual need, and its uniqueness, providing valuable insights for the development process.

2- Qatar University's comprehensive course development methodology stands out by the interconnectedness between its unique constitutive elements and its effectiveness in addressing serious challenges once identified.

3- Organising a pilot before the course's widespread implementation was a critical factor in the success of the developmental project.

Authenticity: The authenticity of this study lies in its comprehensive and unprecedented analytical documentation of an innovative methodology for course development, including a pre-implementation pilot.

Keywords: Islamic Culture; Identity; Personality Development; Cultural Challenges; Course Development Methodology

Cite this article as: Al-Musleh, Mohamed Abubakr, Abdel Jabbar Ahmad Said, Ibrahim Abdulla Al-Ansari, & Mohammed Iqbal Farhat. "The Development of the Islamic Culture Course at Qatar University: Theory and Practice", *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*, *Qatar University,* Vol. 42, Issue 1 (2024), Special issue on the International Symposium "The Islamic Culture Course in the Universities: Challenges and Development Prospects"

https://doi.org/10.29117/jcsis.2024.0374

© 2024, Al-Musleh, Mohamed Abubakr, Abdel Jabbar Ahmad Said, Ibrahim Abdulla Al-Ansari, & Mohammed Iqbal Farhat. Published in *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*. Published by QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, trans.form, and build upon the material, provided the original work is properly cited. The full terms of this licence may be seen at:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/.

المقدمة

لقد مر مقرر الثقافة الإسلامية منذ أن نشأت فكرته باعتباره مقررًا جامعيًا عامًا بأطوار وأنماط متعددة، على مستوى العديد من الجامعات العربية والإسلامية، ومنها جامعة قطر. وقد تعددت الأسماء التي أُطلقت على فكرة هذا المقرر ومضمونه منذ نشأته إلى اليوم، مثل نظام الإسلام، والفكر الإسلامي، والمدخل الديني، وإن كان اسم الثقافة الإسلامية هو السائد في العديد من الجامعات. كما تراوح بين طرح مضامينه في مقرر واحد أو مقررين أو أربعة مقررات. ولعل من أهم أسباب هذا التباين، تعدد التصورات عن طبيعة هذا المقرر والغاية منه ومضامينه من جهة، والخلاف في تحديد مفهوم الثقافة من جهة ثانية، وتعدد مداخل تطوير المقرر وما ينبغي أن يستجيب له ومنهجيات تطويره من جهة أخرى.

وفي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر؛ مر المقرر بمراحل متعددة بدءًا من وضعه في مقررين ضمن المتطلبات العامة للجامعة بهدفين وكتابين مستقلين وبمستويين مختلفين، ثم دمج المقررين في مقرر واحد، بكتاب واحد في مرحلة، وبمذكرة تجميعية في مرحلة أخرى، إلى تطويره تطويرًا شاملًا، توصيفًا ومنهجًا ونهجًا تدريسيًا. ولكل مرحلة من المراحل سماتها ونتائجها التي يجدر توثيقها وعرضها وتقييمها؛ للاعتبار بها والاستفادة منها من ناحية، وترشيدها وتسديدها من ناحية أخرى.

ونظرًا لمكانة الثقافة الإسلامية في وعي الأمة، وفي برامج جامعة قطر، وفي رؤية الدولة وثقافة المجتمع والقائمين على المقرر في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فقد حظي المقرر وتجربة تطويره الشامل باهتمام خاص، عُقِد لأجله ملتقى دولي[(١)]، ضمن فعاليات الدوحة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي ٢٠٢١، وكان من بين أهم دوافع الملتقى وأهدافه عرض المسيرة الثرية لجامعة قطر في تطوير المقرر ورعايته – على الأخص في السنوات الست الأخيرة بدءًا من خريف ٢٠١٥ – وتبادل الخبرات بين الجامعة والجامعات الأخرى في هذا الصدد، وقد سلطت الورقة الافتتاحية[(٢)] للملتقى الضوء على خصوصية هذه المسيرة وأبرز سماتها ومراحلها وثمراتها، وكانت لها أصداء طيبة. ولذلك يمكن أن تُعد الورقة من الوثائق التوثيقية لهذه المسيرة، وسنشير إليها فيما يلي من هذا البحث بـ «الورقة الافتتاحية» عند الإحالة إليها.

ونظرًا لتعدد جوانب هذه المسيرة، وثرائها؛ ارتأت الكلية أن تشكل فرقًا بحثية أربعة، ليتناول كل فريق جانبًا من هذه الجوانب في بحث مستقل وينشر بعد تحكيمه، أملًا في أن تشكل هذه البحوث توثيقًا وافيًا وتقويمًا شاملًا لتجربة تطوير مقرر الثقافة الإسلامية ورعايته في جامعة قطر في السنوات الست الأخيرة، وكشفًا لأهم ما ينبغي التنبه إليه في مواصلة هذا التطوير وتسديده وترشيده، وأملًا كذلك في أن تمثل هذه التجربة إطارًا يستفاد منه في تطوير مقررات أخرى

(١) بعنوان «مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات: تحديات الواقع وآفاق التطوير»، وبتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٤٣هـ، الموافق ٢٩ يناير ٢٠٢٢م. للاطلاع على ملخصات أوراق الملتقى؛ انظر؛ نشرة ملخصات أوراق الملتقى في حساب الكلية بتطبيق «تويتر» عبر الرابط الآتي:

https://twitter.com/QUCSIS/status/1500413575084531715?t=NXdLnvnp5k-01HDaU50JVw&s=19

(٢) للاستماع إلى عرض الورقة؛ عليك زيارة قناة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية على «اليوتيوب»، عبر الرابط الآتي:

https://www.youtube.com/watch?v=1W_lfOgbcW8

على مستوى الكلية، بل وعلى مستوى الجامعة والجامعات الأخرى. وهذا البحث يأتي في هذا السياق؛ ليتناول الجانب التنظيري والتجريبي في تلك المسيرة التطويرية الثرية.

يغطي هذا البحث ما يتعلق بالسياق التاريخي لنشأة فكرة المقرر وطرحه في الجامعات العربية، وأهمية استحضار هذا السياق واعتباره خطوة تأسيسية أولى في مسيرة تطوير المقرر بجامعة قطر، وهذا محور المبحث الأول. والمبحث الثاني يتناول المنهجية والرؤية التي حكمت مراحل تطوير المقرر في جامعة قطر، وخصوصية هذه المنهجية ورؤيتها الحاكمة. أما المبحث الثالث؛ فيغطي المرحلة التجريبية التطبيقية للمقرر المطور قبل تعميمه في الجامعة، وما تتميز به هذه المرحلة وأثرها في عملية تطوير المقرر.

المبحث الأول: سياق مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية وأهمية استحضاره

عندما نشأت الجامعات الحديثة في العالم العربي[(١)]؛ لم تكن فكرة مقرر الثقافة الإسلامية مطروحة في أي من هذه الجامعات، إلى أن جاء الأستاذ محمد المبارك – رحمه الله – وطرح الفكرة في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين[(٢)]. ولعل أبرز سبب في عدم تدريس الثقافة الإسلامية في هذه الجامعات قبل ذلك هو أن نشأتها كانت «على يد البعثات التبشيرية، من جهة، وعلى يد (الحكومات) التي قامت في ظل (الوصاية) أو الاحتلال، من جهة أخرى. ولهذا جاءت صورة عن المعاهد والجامعات الأوروبية، وغالبًا ما كانت تعكس – في مناهجها ولغتها ونظامها – مناهج البلد المستعمر، ولغته، ونظام تعليمه وحياته على وجه العموم!»[(٣)].

فما السياق الذي طرحت فيه فكرة الثقافة الإسلامية في هذه الجامعات؟ وما أهمية استحضاره؟

إن استحضار هذا السياق كان الخطوة التأسيسية الأولى في مسيرة التطوير الشامل لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر، وهي خطوة حيوية، كما نوّهت ورقة العمل المنهجية التوجيهية التي اعتمدت في بدايات مسيرة هذا التطوير، والتي

(١) بدأ تأسيس الجامعات الحديثة في العالم العربي قبل ما يزيد على قرنين من الزمان، مع تأسيس الجامعة المصرية عام ١٨١٦م، تلتها الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٨٦٦م، ثم جامعة الخرطوم في ١٩٠٢م، وجامعة دمشق في ١٩٠٣م، وجامعة بغداد في ١٩٠٨م، وجامعة الجزائر في ١٩٠٩م، والجامعة الأمريكية في القاهرة تأسست في ١٩١٩م. ثم تتابعت الجامعات في دول الخليج العربي؛ ففي عام ١٩٥٠م تأسست جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ثم جامعة الكويت في عام ١٩٦٦م، ثم جامعة قطر في ١٩٧٣م، ثم جامعة الإمارات في ١٩٧٧م، ثم جامعة السلطان قابوس في ١٩٨٢م، ثم جامعة البحرين في ١٩٨٦م. انظر:
Muhammad Iqbal Farhat, "History of the Inception and Development of the Course of Islamic Culture in Arab Universities: University of Qatar as a Model", *Journal of Sharia and Islamic Studies*, Kuwait University, Vol. 37, Issue 129 (2022), pp. 313-363.

(٢) فمع أن الشيخ راغب الطباخ كان له قصب السبق في وضع مادة الثقافة الإسلامية في المعاهد الشرعية في حلب ودمشق – انظر ترجمته لدى: إبراهيم عبد الله سلقيني، «الشيخ محمد راغب الطباخ مؤرخ حلب»، في موقع جبهة علماء حلب (https://joh7fais.wordpress.com)؛ إلا أن الأستاذ محمد المبارك هو أول من طرح فكرة المقرر بوصفه مقررًا عامًا في الجامعات الحديثة.

(٣) عدنان زرزور، **الثقافة الإسلامية في الجامعات** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٠م)، ص٣٢.

طُورت ونُشرت بعد ذلك كبحث محكم[١]، وسنطلق عليها فيما يلي من هذا البحث اختصارًا «الورقة المنهجية».

ولقد كان لاستحضار هذا السياق أثر مهم في تحديد وجهة هذه المسيرة ورؤيتها ورسم منهجيتها؛ ذلك أنه أدى إلى الوقوف على الملابسات التاريخية التي صاحبت نشأة فكرة المقرر أساسًا والدوافع الأصلية لتلك النشأة، والوقوف على مدى الحاجة للمقرر وخصوصيته، وبالتالي تحديد الصلة بين دوافع النشأة تلك وطبيعة المقرر وأهدافه، والمقارنة بين ظروف النشأة والواقع الراهن وأثر ذلك في التعامل مع المقرر، واستخلاص ما ينبغي مراعاته في عملية التطوير في ضوء ذلك.

ونظرًا لأهمية استحضار ذلك السياق وأثره في مسيرة تطوير المقرر بجامعة قطر، بل في أي حراك تطويري للمقرر بأي جامعة؛ سنسلط الضوء عليه في المطالب الأربعة الآتية من هذا المبحث الأول، ولكن من غير التقيد بالطريقة التي عرض بها ذلك السياق في ورقة العمل المنهجية التوجيهية المشار إليها آنفًا، ولا سيما أن الورقة كانت باكورة مسيرة التطوير، فلم تستوعب ما أُنضج بعد ذلك في المسيرة. وعليه؛ سنعرض السياق التاريخي بما يتسق مع منهجية هذا البحث وأهدافه، مستندين من ناحية إلى المراجع الأصلية التي تناولت ذلك السياق، مع الرجوع – من ناحية أخرى – إلى ما جاء في تلك «الورقة المنهجية» والتعليق عليه، وذلك للكشف عن مدى استبصار القائمين على عملية التطوير بأهمية ذلك السياق، وكيفية استحضارهم له، ومدى استفادتهم منه وتوظيفهم له، وبيان كيفية انعكاس ذلك على مسيرة تطوير المقرر في جامعة قطر.

المطلب الأول: الأستاذ محمد المبارك وفكرة مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات

بعد إنشاء كلية الشريعة في جامعة دمشق[٢]؛ قدم الأستاذ محمد المبارك[٣] مقترحًا لإدخال مقرر في الثقافة الإسلامية باسم «نظام الإسلام» في منهج السنة الأولى لطلبة كلية الشريعة، لتعطى للطالب منذ البداية الصورة الشاملة للإسلام باعتباره عقيدة وشريعة ومنهج حياة، «قبل أن يدخل في التفصيلات الجزئية لكل مادة من المواد التي تستوعب كل واحدة منها جانبًا من جوانب الإسلام»[٤]، فقُبل مقترحه، ثم نقل الفكرة إلى جامعات أخرى في دول أخرى، ولم يكتف

(١) نشرت الورقة لاحقًا في بحث محكّم، انظر: محمد أبو بكر المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية في تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر»، **مجلة كلية الشريعة في جامعة قطر**، مج٣٤، ع٢ (٢٠١٦).

(٢) عام ١٩٥٤، وكان يطلق عليها حينئذ الجامعة السورية.

(٣) الأستاذ محمد عبد القادر المبارك (١٣٣١-١٤٠٢هـ/ ١٩١٢-١٩٨٢م)، كان أحد أعضاء اللجنة التي وضعت خطة المناهج في جامعة دمشق (الجامعة السورية) عند تأسيسها. انظر؛ مقدمة كتابه **نظام الإسلام: العقيدة والعبادة** (بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠٠٣م)، ص٢٤. وقد عمل أستاذًا ومستشارًا في عدد من الجامعات العربية حتى تاريخ وفاته. وخلّف مجموعة من الكتب والرسائل النافعة التي عالجت أهم قضايا الثقافة الإسلامية، من أهمها: سلسلة **نظام الإسلام**، وصدر منها: (العقيدة والعبادة)، (الاقتصاد)، (الحكم والدولة)، هذا بالإضافة إلى مقالات ودراسات نشرت في كثير من المجلات الإسلامية العلمية. انظر؛ لمحمد خير رمضان، تتمة الأعلام (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، ج٢، ص١٨٨-١٩٢.

(٤) كما ذكر في مقدمة كتابه **نظام الإسلام**، ص٢٤.

بطرحها على الكليات الشرعية، وإنما دعا إلى أن تكون في الكليات الأخرى، كالآداب والحقوق، في البلاد العربية والإسلامية، وذلك لأنه كان يرى أن فهم مبادئ الإسلام يتوقف عليه «فهم التاريخ الإسلامي، والفلسفة الإسلامية، وتطور الأدب العربي، كما أنها أساس لفهم التشريع الإسلامي فهمًا عميقًا، وأن الدارسين لهذه التخصصات التاريخية والفلسفية والحقوقية القانونية، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، ينبغي أن يدرسوا هذه المادة؛ لتكون دراستهم التخصصية على أساس عميق من الفهم والاستيعاب»[١]. وقد دعا إلى هذه الفكرة في المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٩٦٤م، واستجابت له وقتها جامعة الرياض[٢].

ولم يقتصر دور الأستاذ المبارك على الدعوة إلى فكرة المقرر، وإنما قام بتدريسه وشارك في وضع مناهجه في عدد من البلاد العربية والإسلامية[٣]. فأصبح الأستاذ المبارك بذلك المؤسس الأول لهذا المقرر في الجامعات، فإليه «يعود الفضل والسبق في ريادة هذا الميدان على مستوى الجامعات، من حيث تقدير أهميته وضرورته، من وجه، ومن حيث وضع المناهج الدراسية والتأليف فيه، من وجه آخر»، بتعبير تلميذه د. عدنان زرزور[٤].

وقد أشارت «الورقة المنهجية» إلى هذا السبق للأستاذ المبارك، ضمن خطوة استحضار السياق التاريخي للمقرر[٥]. إلا أنها اعتمدت على تأريخ تلميذه د. عدنان زرزور لتلك المرحلة في كتابه «الثقافة الإسلامية في الجامعات»، ولم تَعد إلى سلسلة كتب الأستاذ المبارك بعنوان «نظام الإسلام»، وتحديدًا الجزء الأول من السلسلة الذي أرّخ في مقدمته لتلك المرحلة. ونظرًا لأهمية استحضار ما وثقه المؤسس نفسه في هذا السياق، مع أهمية استحضار ما وثقه تلميذه كذلك؛ خصصنا هذا المطلب الأول للأستاذ، والمطلب الذي يليه لتلميذه، لنبين مدى مراعاة هذا السياق والاستفادة منه في تطوير المقرر بجامعة قطر، ومدى أهمية هذه الخطوة.

م١-١؛ تسمية المقرر بـ «نظام الإسلام»:

أول اسم أطلقه المبارك على هذا المقرر هو «نظام الإسلام»؛ والذي يدل على انتظام العقيدة والأخلاق والعبادة والتشريع في سلك واحد يربطها بالإسلام نفسه[٦]. ويبدو أن الحاجة إلى هذه التسمية برزت – كما يقول د. عدنان زرزور – «أمام شتات القرون المتأخرة، وضياع معالم الحياة والشخصية الإسلامية في عصر الركود الذي عاشه المسلمون، ولهذا فقد أطلقت التسمية بصيغة المفرد «نظام» لا بصيغة الجمع «أنظمة»، إشارة إلى أن المقصود من هذه الدراسة ليس الأنظمة

(١) **نظام الإسلام**، ص٢٥.

(2) Ibid; Farhat, "History of the Inception…", Op. cit..

(٣) انظر؛ **نظام الإسلام**، ص٢٥؛ محمد المبارك، **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية** (بيروت: دار الفكر)، ص٢٣-٢٤.

(٤) زرزور، هامش ص٩.

(٥) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٤.

(٦) انظر؛ نظام الإسلام، ص٢٣-٢٤.

التاريخية المعروفة، مثل نظام الخلافة، أو الحسبة، أو البريد، ولكن المقصود: نظام الحياة في الإسلام. أو بعبارة أخرى بيان ملامح هذه النظام، ووحدته وانسجامه، بحيث يمثل وحدة متكاملة في العقيدة والعبادة والأخلاق والاجتماع وفلسفة المال والحكم إذا تمثلها المرء وطوّع سلوكه وأعماله لمقتضياتها وأحكامها ظهرت ملامح شخصيته «المتميزة» عن الذين يخضعون، لنظام حياة آخر»[١].

وبنفس هذا الاسم؛ ألف الأستاذ المبارك كتابًا في ثلاثة أجزاء، والذي ألفه بعد اطلاعه على كتابات معاصريه[٢] القاصرة على بعض جوانب الإسلام ولا تغطي جوانبه بصورة مجملة، ولا تصلح لطلبة الجامعة. وقد أوضح في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب ما اعتبره «الأسباب الملحة التي تدعو إلى تأليف كتاب يعرض فيه الإسلام عرضًا شاملًا لجميع جوانبه مترابط الأقسام من مصادره الأصلية في أسلوب يخاطب أبناء هذا العصر من بني البشر جميعًا دون تخصيص للمسلمين بطريقة موضوعية لا تعتمد على إثارة عواطف المسلمين وحدهم بل تكون موجهة إلى الناس جميعًا ليعرفوا الإسلام أولًا»[٣]. ومعرفة هذه الأسباب أمر حيوي في التعرف على فكرة المقرر في مرحلة التأسيس، وسر إطلاق اسم «نظام الإسلام» عليه. فلذا؛ يجدر بمن يقوم على تطوير المقرر أن يعود إلى ذلك ويستحضره. بل إن العودة إلى ذلك تفيد في معرفة خصوصية المقرر وتميزه عن سائر مقررات الشريعة، والتي ينبغي أن تراعى في بناء محتواه، بغض النظر عن تسميته. فكما يؤكد الأستاذ المبارك: «إننا نلح على ضرورة تقديم هذه الصورة الشاملة في إطارها، الموضحة لجوانب الإسلام كلها، من عقيدته التي يرتكز عليها وتتضمن النظرة العامة إلى الوجود التي يدعو إليها، والعبادة التي هي رياضة العقيدة والمحرك المستمر لاستشعارها، ومن قواعد السلوك في الحياة أو نظامه الأخلاقي، ومن قواعد تنظيم المجتمع أو التشريع المنظم للأسرة وللحياة الاقتصادية وللحياة السياسية أو الدولة. إن هذه الصورة الشاملة هي التي تعرف بالإسلام تعريفًا صحيحًا، وتميزه من غيره من المذاهب والنظم ولو التقت معه في جزئيات. ولا يغني عن هذه الصورة الجامعة، والنظرة العامة الشاملة، دراسة الأجزاء منفصلة، كدراسة الفقه وحده معزولًا عن العقيدة والأخلاق، ودراسة علم الكلام لتعليم العقيدة، لأن هذه الدراسة المنفصلة لا ترى جوانب الارتباك بين الأقسام، ولا التأثير المتقابل بينها. فللنظام الاقتصادي في الإسلام مثلًا أساسا اعتقاديا ينبثق عنه، وأساس أخلاقي يرتكز إليه، كما أن للعقيدة نتائج

---

(١) انظر؛ **الثقافة الإسلامية في الجامعات**، ص٩.

(٢) من هذه المؤلفات التي ذكرها في مقدمة كتابه **نظام الإسلام**، ص٢٦-٢٧:
- كتاب «الرسالة الخالدة»، للأستاذ عبد الرحمن عزام؛
- كتاب «الإسلام»، للأستاذ الدكتور أحمد شلبي؛
- كتاب «روح الدين الإسلامي»، للأستاذ عفيف طبارة؛
- كتاب «الإسلام والنظام العالمي الجديد»، لمولانا محمد علي؛
- كتاب «الإسلام وحاجة الإنسانية إليه»، للدكتور محمد يوسف موسى؛
- كتاب «هذا ديننا»، للشيخ محمد الغزالي.

(٣) كما ذكر في استهلال الطبعة الثانية من كتابه **نظام الإسلام: العقيدة والعبادة**، محيلاً إلى الأسباب التي عرضها في مقدمة الطبعة الأولى منه، ص٣.

اقتصادية، وهكذا بقية الأقسام والأجزاء»[١].

ومن هنا؛ ارتأى المبارك أن يطلق على هذا المقرر «نظام الإسلام»؛ «لأن كلمة (نظام) بالإفراد تفيد أن لكل دين أو ومذهب طريقة أو نظامًا ينظم به أجزاءه وأقسامه ومبادئه النظرية والعملية»، فضلًا عن أن كلمة «نظام» تشعر «بانتظام العقيدة والأخلاق والعبادة والتشريع في سلك واحد يربطها به الإسلام نفسه»[٢].

ولذا؛ تجنب المبارك أن يطلق على هذا المقرر اسم «الإسلام»؛ لكيلا يشتبه الأمر مع المواد الشرعية المصطلح عليها في الجامعات – مثل الفقه، والعقيدة، والأخلاق – والتي تدخل كل واحدة منها تحت مسمى «الإسلام». كما تجنب أن يطلق عليه «الحضارة الإسلامية»؛ لأن «هذا التعبير يدل على ما تجسد فيه الإسلام خلال العصور التاريخية من أشكال في واقع الحياة، كالحركة العلمية والحياة الاقتصادية والدولة الإسلامية، فيدخل في مضمونها عنصر تاريخي تطبيقي قد يقترب أو يبتعد من صورة الإسلام المثالية ومبادئه النظرية المجردة»[٣]؛ إذ كان مقصده «عرض الإسلام كما ورد في مصادره الأصلية من الكتاب والسنة، أو كما أوحى الله به وبلغه رسوله صلى الله عليه وسلم، بصرف النظر عن تطبيقه التاريخي»[٤].

م١-٢؛ تسمية المقرر بـ «الثقافة الإسلامية»:

خلال دعوته لفكرة المقرر ونقلها إلى بعض الجامعات التي أتيح له المشاركة في وضع مناهجها، لم يتقيد الأستاذ المبارك بتسمية «نظام الإسلام»، وإنما أطلق على المقرر في بعض الجامعات «الثقافة الإسلامية»[٥]. مما يدل على أن التسمية لم تكن مقصودة بذاتها، كما يلتبس على البعض، وإنما كانت للاعتبارات التي عرضناها فيما سبق.

وقد أدرك المبارك مبكرًا أن فهم فكرة هذا المقرر اعتراه بعض الالتباس الذي أدى إلى الانحراف عن مقصده الأساس، «فقد نظر إليها بعضهم على أنها مادة يقصد بها بيان حكمة الأحكام الإسلامية وتعليلها، فاهتموا باستنباط الحكم والتعليلات، ونظر آخرون إليها على أنه يقصد بها رد الشبهات والدفاع عن وجهة نظر الإسلام في مسائل متنوعة، وغرض غيرهم في شروح وفلسفات تعرض وجهة نظرهم الخاصة أو نظر غيرهم من علماء المسلمين وغير المسلمين، فحاموا حول موضوع الإسلام أو حول جوانب معينة منه من خلال تلك النظرات»[٦]. ثم بين أن كل هذه الطرق في معالجة موضوع المقرر تبعده عن هدفه وتخرجه عن جادته.

وأردف ذلك ببيان الطريقة السليمة في معالجة الموضوع كما يراها وهي أن يعرض الإسلام نفسه من مصادره

(١) من مقدمة كتاب **نظام الإسلام: العقيدة والعبادة**، ص٢٢-٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤.
(٣) المرجع السابق، ص٢٣.
(٤) المرجع السابق نفسه.
(٥) مثل جامعة الرياض، انظر؛ المرجع السابق، ص٢٥.
(٦) من مقدمة المرجع السابق، ص٢٦.

الأصلية بدون فلسفته من وجهة نظر شخصية، ولكن يحسن أن يستعان بفهم الصدر الأول من المسلمين لتلك المصادر، مع تحذيره «من إطلاق الأحكام العامة التي اعتاد الناس إطلاقها أو إقحام آراء شخصية بعيدة، والالتزام بالقيام بعمل يتلخص في تركيب أجزاء موجودة، وإبرازها وتنسيقها بحيث تعطي هي بنفسها الصورة الحقيقية»[١]. ثم قدم خطة لكيفية تقديم الموضوع كما يتصوره، والتي استوحاها - كما قال - «من مصادر الإسلام الأساسية القرآن والسنة، ومن ترتيب تكامل الإسلام في تاريخ الدعوة في السيرة النبوية»[٢].

وبذلك؛ حدد الأستاذ المبارك بوضوح المقصود الأصلي من المقرر - سواء أُطلق عليه «نظام الإسلام» أو «الثقافة الإسلامية» أو أي مسمى آخر - كما حدد ملامحه الكبرى، ومحاوره وموضوعاته الأساس. وهي حرية بالاستحضار عند بناء المقرر أو تطويره؛ لضمان عدم انحراف المقرر عن هدفه الأساس، وهو ما حذر منه مؤسسه المبارك، إلا ما تستدعيه مستجدات العصر من تعديل أو تجديد أو تطوير.

واستحضار ذلك تجسد في مسيرة التطوير النوعي للمقرر في جامعة قطر، كما سيأتي عند عرض منهجية هذا التطوير وملامحه في المبحث الثاني، على الرغم من أن «الورقة المنهجية» لهذا التطوير لم تستعرض ما عرضناه من ملامح المقرر بمنظور مؤسسه المبارك، إلا أنها استعرضت بإيجاز وتصرف تأريخ د. عدنان زرزور تلميذ الأستاذ المبارك للسياق التاريخي للمقرر، وهو تأريخ متمم وموضح لما عرضه الأستاذ المبارك. ولذا؛ يجدر الرجوع إليه لتتمة ملامح هذا السياق التاريخي، وكيفية توظيفه والاستفادة منه في مسيرة تطوير المقرر، وذلك ما سنتناوله في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: الأستاذ الدكتور عدنان زرزور وتأريخه لمقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات

يبرز اسم الأستاذ الدكتور عدنان زرزور[٣] في استحضار السياق التاريخي لمقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات، ذلك لأنه عاصر المقرر منذ نشأته الأولى طالبًا في الستينيات من القرن الماضي؛ إذ هو - كما أشرنا في المطلب السابق - من أبرز تلاميذ المؤسس الأستاذ محمد المبارك، وقد خلفه في تدريس المقرر وتطويره في مرحلة لاحقة، فهو بذلك صاحب سند عالي في الثقافة الإسلامية، إن جاز التعبير، كما أن له إسهامات عديدة وحيوية في هذا المجال. فقد كتب في الثقافة الإسلامية وتحدياتها وتأريخها في الجامعات[٤]، وأسهم في وضع كتب الثقافة الإسلامية وتدريسها في عدد

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) من مواليد مدينة دمشق عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م. نهض بتدريس مقررات العقيدة والأديان، ونظام الإسلام، وحاضر العالم الإسلامي، وعلم الاجتماع والأخلاق. التحق بجامعة قطر مطلع العام الجامعي ٨٦/ ١٩٨٧م أستاذًا بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية حتى عام ٩٣/ ١٩٩٤م، ثم أستاذًا ورئيسًا لقسم التفسير والحديث (قسم أصول الدين فيما بعد) من عام ٩٤/ ١٩٩٥م حتى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م.

(٤) منها: **إنسانية الثقافة الإسلامية** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م)، **الثقافة الإسلامية في الجامعات** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٠م)، **في الفكر والثقافة الإسلامية: المدخل والأساس العقائدي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٤م)، **الثقافة الإسلامية وطبيعة التفكير والتجديد** (عمان: صفحة دار الأعلام)، «التاريخ بين ثقافتين» - بحث منشور في: **حولية كلية الشريعة بجامعة قطر**، ع٨ (١٩٩١م). انظر: Farhat, "History of the Inception …," Op. cit.

من الجامعات[١]، إضافة إلى أنه كان من ضمن فريق تطوير مقرر الثقافة الإسلامية في كلية الشريعة بجامعة قطر عام ٢٠١٥م/ ٢٠١٦م.

وأهم ما يذكر في هذا المقام عن الدكتور عدنان هو أنه يُعد أول من ألف كتابًا خاصًا بتوثيق تاريخ مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات وبيان سياقه، وهو كتاب «الثقافة الإسلامية في الجامعات»، الذي أصبح مرجعًا رئيسًا للبحوث التي تناولت تاريخ المقرر بعده[٢].

ولهذه الاعتبارات؛ اعتمدت «الورقة المنهجية»[٣] على كتاب د. عدنان في استحضار السياق التاريخي للمقرر وظروف نشأته والمقصود منه والأغراض التي من أجلها أقر في الجامعات، وذلك تحت عنوانين: «إطلالة على السياق التاريخي العام لنشأة المقرر»، و«سياق مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات». وذلك لأنه لم يقتصر في كتابه على عرض السياق القريب لنشأة المقرر في الجامعات، ولم يكتف بالإشارة إلى سبق الأستاذ المبارك في طرح فكرة المقرر وما يرمي إلى تحقيقه، كما سبق الاقتباس منه، وإنما وضع المقرر في سياقه الأعم تحت عنوان «لمحة عن تاريخ النشأة»[٤]، وهو سياق ينبغي استحضاره، كما أنه أوضح طبيعة المقرر وأهدافه.

م٢-١؛ السياق العام لمقرر الثقافة الإسلامية:

عرض د. زرزور في كتابه «الثقافة الإسلامية في الجامعات» بإيجاز ما أطلقت عليه «الورقة المنهجية» «حركة الثقافة الإسلامية]في الأمة[«، ولخّصت أبرز محطاتها وسماتها، بدءًا من نشأة حركة الثقافة الإسلامية استجابة للوحي، وتراوحها بين «الصدارة والصمود» لقرون طويلة، وأبرز ما اتسمت به من سمات مميزة في تلك القرون الأولى، ومرورًا بعصر الركود الحضاري للأمة، وما ترتب عليه من فقدان الشخصية الإسلامية للمناعة والفاعلية، وانتهاءً بالغزو الفكري والتغريب، وظهور تحدي «الغربة عن الهُوية الحضارية والثقافية وانحسار الإبداع الفكري والعلمي»[٥].

وخلصت الورقة من تلخيص تأريخ د. زرزور للسياق العام للمقرر إلى أن «أهم ما ينبغي استحضاره من هذا العرض التاريخي المركز والموجز هو أن فكرة إقرار مقرر أو أكثر في مجال (الثقافة الإسلامية) بزغت أساسًا في سياق التحدي المذكور: (الغربة عن الهُوية الحضارية والثقافية وانحسار الإبداع الفكري والعلمي) كمادة ثقافية علاجية ووقائية مركزة ومقدمة لثقافة إحيائية شاملة»[٦]. وأضافت الورقة أن «هذا التحدي ازدادت حدته وخطورته في عصر

(١) وتحديدًا، جامعات: دمشق، والإمارات، وقطر، والبحرين.

(٢) انظر، على سبيل المثال، شافي بن سفر الهاجري، **الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية**، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٩م.

(٣) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، هامش رقم (٢)، ص٢٨٣.

(٤) زرزور، مرجع سابق، ص٢٦-٣٦.

(٥) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٦) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٨٤.

العولمة وطغيان (ثقافة العولمة) أو بعبارة أخرى (عولمة الثقافة) عبر أدوات العولمة الفعّالة المتعدّية للجنسيات والعابرة للقارات والمتغلغلة في المجتمعات، في عالم يتسم بالفوضى وتموج فيه الأفكار والأيديولوجيات والشبهات والإشكاليات والتساؤلات والحروب والنزاعات والإرهاب الدولي في عصر هيمنة القطب الواحد»[١].

وكما يقول د. عدنان زرزور «ولم ننجح حتى الآن، وبعد هذا التاريخ الطويل - وربما لم نحاول بما فيه الكفاية - في بلورة ثقافة إسلامية معاصرة في جميع أبواب المعرفة المتصلة بشخصية وسلوك الفرد المسلم، بل ما زلنا في (ثقافتنا الجامعية) - المترجمة أو المنقولة - نعيش أو (نفرض) على أنفسنا أحكام الثقافة الأوروبية ببعدها التاريخي... مع العلم بأن استقلالنا الثقافي مرهون بالوقت الذي تعكس فيه جامعاتنا ومعاهدنا العربية والإسلامية: الثقافة الإسلامية بكل فروعها ومكوناتها...»[٢]، وإلى أن يتم ذلك ولدت فكرة هذا المقرر، الأمر الذي حدد - كما يقول د. عدنان زرزور -«طبيعة» هذا المقرر من وجه، و«أهدافه» من وجه آخر، نظرًا للصلة الوثيقة بين الوجهين، فالمقرر «أقرب ما يكون إلى الثقافة الدوائية أو العلاجية، وربما الوقائية في بعض الأحيان»[٣]، فهناك ضرورة لتقديم «قناعة بسمو الإسلام وأولويته ليملأ فراغ النفس البشرية، ومناعة ضد كل ما يناقضه أو يناقض أحكام الكتاب والسنة، أو لا يتفق معهما من قضايا الثقافة القائمة الآن...»[٤]، «ولا شك بأن مثل هذه الثقافة العلاجية أو الوقائية... التي تأخذ بعين الاعتبار أحوال المجتمعات الإسلامية القائمة الآن، وطبيعة الثقافة - المختلطة التي تحكمها ... - تأتي مقدمة للثقافة الشاملة، الغذائية أو الحياتية، التي تنهض بها الشخصية الإسلامية نهوضها الشامل أو التام»[٥].

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنه لقناعة القائمين على تطوير مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر بأهمية إدراك الطلبة لهذا السياق التاريخي منذ بداية رحلتهم في المقرر، وذلك لمعرفة خصوصية المقرر، ومدى حاجتهم إليه، وتحفيزهم لدراسته والاهتمام به، ولما في هذا السياق التاريخي من عبر ودروس، وتمهيدًا لأحد محاور المقرر المطور، وهو «محور الأمة» كما سيأتي في المبحث الثاني.. لقناعتهم بذلك؛ ضُمّن عرض هذا السياق بتصرف في دليل المقرر - الذي سيأتي تفصيل الحديث عنه في المبحث الثاني - ليتناوله الأساتذة في المحاضرة التمهيدية للمقرر كل بأسلوبه ونهجه[٦].

---

(١) انظر؛ المرجع السابق نفسه.

(٢) ويوضح الدكتور زرزور أنه لا يعني هنا «التراث الثقافي؛ أي إنجازات المسلمين التاريخية، أو إنجازات المجتمعات الإسلامية السابقة في الآداب والمعاملات والتربية والأخلاق والجدل والقانون والنفس والاجتماع... إلخ»، ولكنه يعني «ثقافة إسلامية معاصرة»، حدد أسس بنائها في كتابه: **الثقافة الإسلامية في الجامعات**، ص٣٢-٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) المرجع السابق، ص٣٥-٣٦.

(٦) للاطلاع على نموذج لكيفية عرض هذا السياق في المقرر المطور؛ انظر؛ محمد أبوبكر المصلح، «تطوير مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر من التنظير إلى التنزيل - تجربة الباحث نموذجًا»، بحث منشور في كتاب **بحوث المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية، تحديات الواقع وآفاق المستقبل**، كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان، ديسمبر ٢٠١٨م، ص٦٧٩-٦٨٤.

م٢-٢؛ تسميات المقرر:

أشار د. عدنان زرزور أن موضوع «الثقافة الإسلامية في الجامعات»، باعتباره مقررًا جامعيًا أساسيًا، أُطلق عليه أسماء ثلاثة (نظام الإسلام، والفكر الإسلامي، والثقافة الإسلامية)، وذلك بعد أن عرفه بأنه «قدر مكثف من المعارف الإسلامية يُعنى بدراسة الإسلام دراسة تركيبية عامة – أو شمولية – بوصفه عقيدة وشريعة ومنهج حياة، ويمثل... معالم شخصية المسلم المعاصر – أو معالم هويته الثقافية – ويحدد من ثم سلوكه في الحياة... ويومئ هذا النوع من الدراسة إلى إعادة الفاعلية والتأثير للعقل المسلم، كما يؤذن بدخول عصر التفكير والاجتهاد!»[١]، وبعد أن بين أن ما دفع إليه هو «حاجة أجيالنا المعاصرة إلى تحديد معالم هويتها الثقافية، إذكاء شعورها بالانتساب أو الانتماء إلى الإسلام وحضارته المتميزة في عام تتوزعه ثقافات وضعية ودينية شتى... في الوقت الذي تحمل إليها وسائل الإعلام وأجهزة التأثير المختلفة كل يوم قيم الثقافة الأوروبية وأحكامها المختلفة في جميع شؤون الحياة»[٢].

وقد أجرى د. عدنان مقارنة عميقة ومهمة بين هذه الأسماء في سياق بيانه لطرف من أسباب هذه التسميات[٣]. وقد أشارت «الورقة المنهجية» إلى ذلك[٤]، وعلقت بالقول بـ «أهمية وضع كل دلالات هذه التسميات المختلفة في الاعتبار» عند تطوير المقرر، وعللت ذلك بأن «هذا الاختلاف في التسمية له دلالة مهمة تتعلق بمعايير تحديد مضمون المقرر»، وحددت – بناء على ذلك – أهم هذه المعايير ألا وهو «مدى الاستجابة للتحدي الذي ينبغي أن يتعاطى معه المقرر»، وخلصت إلى أنه «ينبغي أن نستحضر جميع هذه الاعتبارات في هذا التسميات المختلفة عند تحديد مضمون المقرر بغض النظر عن الاسم المختار»[٥].

وعليه؛ أدرك القائمون على تطوير المقرر في جامعة قطر أهم ما ينبغي استخلاصه من هذه المقارنة، وهو «أن تعدد التسمية له دلالة مهمة تتعلق بتحديد مضامين المقرر، بغض النظر عن تسميته؛ فالمقرر ينبغي أن يبين ملامح نظام الحياة في الإسلام ووحدته وانسجامه، الذي بتمثله تظهر ملامح الشخصية الإسلامية المتميزة. وأن أساس معالم الشخصية الإسلامية هو العقيدة والفكر. وأنه ينبغي أن يوضع الدارس أمام مسؤولياته العلمية في إعمال الفكر والنظر. وأن مضمون المقرر يتضمن خصائص الأمة، وأنه ذو بعد سلوكي. هذا بالإضافة إلى أنه ينبغي أن يستجيب للتحديات في ضوء فكرة المقرر وسياق نشأته»، كما جاء في «الورقة الافتتاحية»[٦].

---

(١) زرزور، مرجع سابق، ص٧.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق، ص٨-١٧.

(٤) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٥) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٦) أوردنا رابط «الورقة الافتتاحية»، في الهامش (٢)، صدر هذا البحث.

فإلى أي مدى تجسد ذلك في مقرر الثقافة الإسلامية المطور في جامعة قطر؟ هذا ما سيتضح في المبحث الثاني من هذا البحث، بعد إتمام مطالب هذا المبحث الأول.

المطلب الثالث: التوصيات المؤسسية بشأن الثقافة الإسلامية في الجامعات

خلال استحضار السياق التاريخي؛ تعرضت «الورقة المنهجية»[١] إلى ما صدر من توصيات مؤسسية بتدريس «الثقافة الإسلامية» في الجامعات، واعتبارها مادة أساسية، وتوصيات بتطوير مناهجها، وتحديدًا تلك التوصيات الصادرة عن منظمة الإيسيسكو[٢]، ومجلس اتحاد الجامعات العربية[٣]، ورابطة الجامعات الإسلامية[٤]. وذلك للتأكيد على أهمية المقرر واعتباره مادة أساسية من منظور مؤسسي دولي من ناحية أولى، والتأكيد على أهمية تطويره من ناحية ثانية، ولاستخلاص ما فيها من موجهات يمكن الاستفادة منها في عملية التطوير من ناحية ثالثة. مما يشير إلى أن من ركائز المنهجية المعتمدة في تلك المسيرة استثمار الجهود السابقة والبناء عليها وعدم إهدارها، وهو أمر محمود كما لا يخفى.

ونوهت «الورقة المنهجية» إلى أن «تلك التوصيات المؤسسية الدولية لم تبق حبيسة الأدراج، وإنما توبعت باقتراحات وخطوات عملية»[٥]، يجدر أن توضع في الاعتبار خلال تطوير المقرر، بالأخص اقتراح اعتماد أسلوب التدريس بالحوار والنقاش والمقارنة والتحليل، وربط المقرر بواقع الأمة الإسلامية والواقع العالمي المعاصر، والتركيز على المبادئ والكليات لا على التفاصيل والجزئيات، وإنشاء قسم خاص للمقرر يكون مسؤولًا عن تدريسه، واختيار أساتذته، ووضع مناهجه، والقيام على تطويره[٦].

وكما يلاحظ أن هذه الاقتراحات المؤسسية المبكرة نوعية. ومن هنا؛ تساءلت «الورقة المنهجية» عن مدى تحققها في أرض الواقع[٧]. وهذا قاد إلى تقويم تجربة كلية الشريعة بجامعة قطر ومدى استجابتها لتلك التوصيات والاقتراحات

---

(١) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٨٨.

(٢) وتحديدًا التوصية الواردة في الفقرة «هـ» من المادة الرابعة منه، التي نصت على: «جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته».

(٣) وتحديدًا توصية المجلس في اجتماعه المنعقد في جامعة قطر سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م التي نصت على: «أن تكون مادة الثقافة الإسلامية أساسية على مستوى الجامعات العربية كلها على اختلاف فروعها وأقسامها»؛ وذلك تأكيدًا للقرار السابق للمجلس في الاجتماع الذي عقد في الجامعة الأردنية في نفس تلك السنة. انظر؛ «توصيات ندوة الدراسات الإسلامية المنعقدة بجامعة أم درمان الإسلامية»، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ع١٤، سبتمبر ١٩٧٨م.

(٤) وتحديدًا توصية ندوة الثقافة الإسلامية التي انعقدت في ظل المؤتمر الرابع للرابطة بماليزيا، عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، التي نصت على أنه: «لا بد من تضمين مقررات الثقافة الإسلامية في مناهج جامعات البلاد الإسلامية كلها، وبمختلف أقسام تلك الجامعات، وأن تشمل مختلف سنوات الدراسة الجامعية والدراسات العليا فيها، كما أنه لا بد من متابعة هذه الدراسات وتطويرها بما يقتضيه الواقع الإسلامي والعالمي».

(٥) أشارت الورقة في هذا الصدد إلى تشكيل اللجنة المشتركة لمقرر الثقافة الإسلامية في اجتماع مجلس اتحاد الجامعات العربية بجامعة قطر عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، وإلى اقتراحات تلك اللجنة في اجتماعها في كلية التربية بجامعة الرياض عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م. انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٨٩.

(٦) انظر؛ المرجع السابق نفسه.

(٧) انظر؛ المرجع السابق.

المؤسسية الدولية. وهو موضوع المطلب الآتي.

المطلب الرابع: مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر من التأسيس في عام ١٩٧٧م إلى عام ٢٠١٥م

تتمة لاستحضار السياق التاريخي لنشأة المقرر، والوقوف على ما ينبغي الوقوف عليه؛ عرضت «الورقة المنهجية» تجربة جامعة قطر في تحويل التوصيات المؤسسية الدولية بشأن المقرر إلى واقع عرضًا وصفيًا تقويميًا[١]، منذ تأسيس كلية الشريعة عام ١٩٧٧م[٢] وإنشاء قسم خاص بالدعوة والثقافة الإسلامية، ليكون معنيًا بالمقرر توصيفًا وتأليفًا وتدريسًا، استجابة لإحدى التوصيات المؤسسية الدولية التي عرضناها في المطلب السابق، وإلى وقت إعداد «الورقة المنهجية» عام ٢٠١٥م.

وإيجازًا لما جاء في الورقة؛ يمكننا القول بأن المقرر في جامعة قطر مر في تلك الفترة (١٩٧٧–٢٠١٥م) بمراحل ثلاث بارزة:

المرحلة الأولى: مرحلة اعتماد مقررين إلزاميين للثقافة الإسلامية، لتحقيق هدفين من أجلهما جعلت الثقافة الإسلامية قدرا مشتركًا بين جميع طلبة الجامعة على اختلاف كلياتهم وتخصصاتهم.

يهدف المقرر الأول إلى «تشكيل **(قناعة)** عند الطالب بأولوية نظام الحياة في الإسلام، أو بأولوية الإسلام بوصفه عقيدة وشريعة ومنهج حياة، من جهة». وهذا المقرر كان يدرسه الطالب في بداية دراسته الجامعية، والهدف وجه مفرداته، فلذا؛ عُني في الأصل ببيان فلسفة الإسلام الكلية، ومقوماته وخصائصه العامة.

ويهدف المقرر الثاني إلى «تشكيل **(مناعة)** ضد ما يخالف هذا النظام أو يناقضه ويحادّه من الفلسفات والعقائد والنظم الأخرى من جهة ثانية»[٣]. وهذا كان يدرسه الطالب قبيل تخرجه من الجامعة ضمن المتطلبات العامة الإجبارية كذلك، والهدف وجه مفرداته أيضًا، فعني المقرر في الأصل باستعراض «أبرز المبادئ والعقائد والنظم التي شكلت تحديًا للثقافة الإسلامية، أو انطوت على تناقض مع أحكامها ومسلماتها، أو تلك التي حاول أصحابها تشويه الثقافة الإسلامية، أو تفسيرها على نحو لا يتصف بالحيدة أو الموضوعية»[٤].

وقد وضع لكل مقرر كتاب خاص بتأليف مفرد في فترة ثم بتأليف جماعي.

وكانت تلك المرحلة متميزة من حيث نوعية الهدفين وتوزيع مفردات المقررين، حيث بنيت على رؤية علمية وتربوية واضحة ومتسقة مع طبيعة المقررين وخصوصيتهما في ضوء السياق التاريخي أعلاه.

(١) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٨٩–٢٩٧.

(٢) نشأت كقسم في كلية التربية بجامعة قطر عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤، ومن ثم تطورت إلى كلية في عام ١٩٧٧ بناء على القرار الأميري رقم (١) لسنة ١٩٧٧.

(٣) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٩٠.

(٤) كما جاء في مقدمة الكتاب الذي كان معتمدًا للمقرر الثاني في جامعة قطر: **عقائد وتيارات فكرية معاصرة**، تأليف أربعة من أساتذة الجامعة حينئذ: أ. د. عدنان زرزور، وأ. د. محمد شامة، وأ. د. محمد السيد الجليند، وأ. د. بكر زكي عوض، ص٧–٨.

المرحلة الثانية: مرحلة دمج المقررين في مقرر واحد، ووضع له كتاب واحد بتأليف جماعي[١]، ولا شك بأن عملية الدمج أحدثت إرباكًا كبيرًا – كما جاء في «الورقة المنهجية» – على مستوى أهداف المقرر وعلى مستوى المحتوى والمفردات؛ حيث ضُغط محتوى المقررين بهدفيهما المستقلين في مقرر واحد بأهداف متعددة، فأصبح المحتوى كثيفًا وثقيلًا جدًا، ولا ينتظم مواضيعه خيط ناظم واضح[٢]. وقد لُوحظ على الأهداف بعض الملاحظات الاستشكالية العامة من طغيان العمومية والإنشائية والتجريدية في صياغتها، وتركيزها على الجانب التحصيلي المعلوماتي العلمي الكمي، والخلط فيها بين الأهداف الكلية والجزئية، وكذلك بين الأهداف الأساسية والتبعية، وعدم تعييرها بمعايير جودة الأهداف التي عرضتها «الورقة المنهجية»[٣]، ولا سيما مدى الاستجابة للتحديات التي ينبغي أن يستجيب لها المقرر.

ومما زاد الإشكالات في مرحلة الدمج هذه إلزام جميع أساتذة المقرر باختبار نهائي موحد تضعه لجنة مختارة منهم بناء على موضوعات الكتاب المقرر، مع تحديد إجابات «نموذجية» من الكتاب، مما أدى – بالضرورة – إلى ألا يقيس الاختبار بالأساس إلا الجانب المعرفي المعتمد على استذكار المعلومات الواردة في الكتاب[٤].

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتماد مذكرة تجميعية للمقرر[٥] من مصادر متنوعة بدلًا عن الكتاب الجماعي. «هذا التحول الأخير زاد على الإرباك الناجم من دمج مقرري الثقافة إرباكًا آخر يتعلق بالجوانب المنهجية والعلمية والمضامينية والتوثيقية والتحريرية والتنسيقية»[٦]، بناء على تقويم «الورقة المنهجية» لتلك المرحلة. «ومما زاد حدة هذه الإشكالات وزاد الإرباك إرباكًا هو التحول من الإلزام بامتحان واحد إلى الإلزام بامتحانين موحدين نصفي ونهائي، بل والإلزام بسياسة وأدوات تقويم موحدة مفصلة تفصيلًا دقيقًا»[٧].

وقد خلصت «الورقة المنهجية» في تقويمها للتحولات في مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر (منذ إقراره عام ١٩٧٧م إلى عام ٢٠١٥م) إلى مجموعة من الملاحظات النقدية العامة، يمكن أن نوجزها بالآتي:

١- تنميط المقرر وتقييد الأستاذ بمحتوى تفصيلي.

---

(١) صدر أول كتاب اعتمد في هذه المرحلة بعنوان «الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة» بتأليف مجموعة من أساتذة قسم الدعوة والثقافة الإسلامية بكلية الشريعة في جامعة قطر، عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، هامش رقم (١١)، ص٢٩٢.

(٢) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٩١.

(٣) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٩٣-٢٩٤؛ وأيضًا: Farhat, "History of the Inception ...", Op. cit

(٤) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٩٦.

(٥) بعنوان مذكرة «الثقافة الإسلامية وقضايا العصر».

(٦) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٩٥.

(٧) المرجع السابق، ص٢٩٦.

٢- إلغاء دور الأستاذ الفاعل، وإلغاء الفوارق النوعية بين الأساتذة، وعدم تحفيز الإبداع لديهم.

٣- التعارض مع فلسفة التدريس الجامعي القائمة على الحرية الأكاديمية والاستقلالية وتحمل المسؤولية[١].

المطلب الخامس: مسيرة التطوير الشامل لمقرر الثقافة الإسلامية في كلية الشريعة بجامعة قطر (في الفترة من أواخر عام ٢٠١٥م إلى عام خريف عام ٢٠٢١م)

في أواخر عام ٢٠١٥م؛ بدأت مسيرة تطوير شامل لمقرر الثقافة الإسلامية في كلية الشريعة بجامعة قطر. تعود هذه المسيرة إلى مبادرة تمثلت بعقد ندوة أولى نظمتها كلية الشريعة والدراسات الإسلامية[٢]، والتي قدم فيها الدكتور محمد المصلح[٣] ورقة بعنوان «نحو تطوير فعال لمقررات كلية الشريعة: الثقافة الإسلامية نموذجًا»[٤]، وعرض فيها الحاجة لتطوير المقرر، ومنهجية مقترحة لتطويره تطويرًا فعّالًا. وعقّب على الورقة عميد الكلية السابق الأستاذ الدكتور يوسف الصديقي، والأستاذ الدكتور عدنان زرزور، وأدار الندوة الدكتور محمد عياش الكبيسي، وأشادوا جميعًا بمنهجية الورقة، وصلاحيتها لتكون ورقة عمل لتطوير المقرر، كما أشاد بالورقة الحضور من أساتذة الثقافة الإسلامية بالكلية وغيرهم من أساتذة الكلية، بل ومن خارجها[٥].

وعلى إثر الندوة التي كان لها صدى طيب، أصدر عميد الكلية حينئذ – بدعم من رئيس قسم العقيدة والثقافة الإسلامية الأستاذ الدكتور عبد القادر بخوش، وكذلك العميد المساعد للشؤون الأكاديمية السابق الدكتور إبراهيم الأنصاري – قرارًا بتشكيل لجنة مكونة من مجموعة من أساتذة الكلية لتقويم مقرر الثقافة الإسلامية وتطويره. وتكونت اللجنة من د. محمد أبو بكر المصلح (رئيسًا)، وعضوية كل من: أ. د. عدنان زرزور، و أ.د. القرشي عبد الرحيم، و أ.د. عبد الجبار سعيد، ود. محمد عياش الكبيسي، ود. موسى الزهراني، ثم انضم إلى اللجنة في فترة لاحقة د. محمد إقبال فرحات. وتميزت اللجنة بتنوعها في التخصصات والخبرات، ولم تقتصر على أساتذة المقرر والقسم[٦]. وقد دُعمت اللجنة من قبل رئيس الجامعة الدكتور حسن الدرهم شخصيًا، الذي وجّه برفع القيود والعوائق عن أية عملية تطوير فعلي تراها الكلية، بعد أن قُدم له عرض خاص وموسع للورقة التي عرضت في الندوة[٧].

(١) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) عقدت الندوة بتاريخ: ٢ من ربيع الأول ١٤٣٧ هـ/ ١٣ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٣) وهو تلميذ الأستاذ الدكتور عدنان زرزور في الثقافة الإسلامية.

(٤) أشرنا في المبحث الأول إلى أنها قد نشرت في بحث محكّم، بعنوان «نحو توظيف معايير الفاعلية في تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر»، وقد أطلقنا عليها اختصارًا «الورقة المنهجية».

(٥) كما جاء في «الورقة الافتتاحية»، مرجع سابق.

(٦) فبالإضافة إلى ٤ من أساتذة المقرر متنوعي التخصص؛ ضمت اللجنة أستاذًا في الفقه وأصوله، وأستاذًا في الحديث، بالإضافة إلى الأستاذ المخضرم عدنان زرزور المتخصص في التفسير وعلومه.

(٧) كما جاء في «الورقة الافتتاحية».

وفي ضوء هذا التوجيه المشجع؛ شرعت اللجنة المذكورة في مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية شكلًا ومضمونًا ونهجًا تدريسيًا، وتوافقت على تبني الأسس المنهجية، والموجهات التطويرية الواردة في «الورقة المنهجية» التي عُرضت في الندوة. وبذلك أصبحت الورقة «بذرة التطوير»[١]، والأساس المنهجي لمسيرة التطوير الشامل، بناء على قناعة القائمين على التطوير بأهمية التأسيس المنهجي؛ «إذ المنهجية كسكة الحديد إن أُحكمت؛ كانت المسيرة انسيابية وموصلة للغاية بفاعلية وأمان، وإلا؛ قد تكون المسيرة مهدرة للموارد والجهود، ومحبطة للنفوس ومثبطة للعزائم، بل قد تؤدي إلى نتائج كارثية»[٢]. وستتضح ملامح هذا التأسيس المنهجي وتميزه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: منهجية التطوير الشامل لمقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر

تتنوع عملية بناء المقررات الجامعية وتطويرها، تبعًا للنهج أو المنهجية التي تستند إليها الجامعة أو الكلية في بناء مناهجها ومقرراتها، فمن المؤسسات ما يعتمد مواصفات الخريج أساسًا ومنهجًا لبناء المقررات وتطويرها، ومنها ما يعتمد الأهداف والغايات التي تسعى لتحقيقها، ومنها ما يعتمد الرؤية الكلية والرسالة التي تحكم مسار عملها، ومنها ما ينطلق من مفاهيم ومصطلحات العلم الذي ينتمي إليه المقرر.

وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز ملامح هذه المنهجيات في بناء المقررات وتطويرها، لنبين بعد ذلك ما تتميز به المنهجية المتبعة في التطوير الشامل لمقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر، وثمار اتباع هذه المنهجية:

١- بناء المقررات وتطويرها في ضوء مواصفات الخريج ومصفوفات بناء الخبرات المتكاملة:

وكما هو واضح من المنهجية التي تقف وراء هذا النموذج التطويري، فإن العامل الأهم والأكثر تأثيرًا في عملية البناء والتطوير هو مواصفات الخريج، وتحديدًا الخبرات والقدرات التي ينبغي أن يمتلكها الخريج، وما إذا كانت المقررات التي يدرسها تؤهله لدخول السوق والحصول على فرص عمل أم لا[٣].

٢- بناء المقررات وتطويرها في ضوء معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد:

وهذا النهج في البناء والتطوير يرتبط بمعايير مؤسسات الجودة، ومتطلبات برامج الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي،

---

(١) بناء على ما جاء في «الورقة الافتتاحية»؛ فإن مصطلح «بذرة التطوير» اقتبست في هذه المسيرة من بحث للدكتور إسماعيل المصلح، بعنوان «من أجل تميز التربية القطرية: إعادة هندسة للتفكير الإداري المهيمن؛ حيث يقول: «أي مشروع تجويدي أو تطويري يجب أن يكون بداخله بذرة قابلة لتوليد التطوير أو التجويد ذاتيا وبشكل متواصل، والذي يستلزم بدوره نظاما يسمح بحدوث ذلك أولا. كما يقتضي أن يكون القائمون على النظام – لا سيما إداريوه – قادرين على المساعدة في إحداث التلقيح اللازم باستمرار...».

(٢) كما جاء في «الورقة الافتتاحية».

(٣) انظر؛ تغريد عبد الله عمران وإيناس عبد الله سرور، «تطوير أساليب بناء المقررات الجامعية في ضوء مواصفات الخريج ومصفوفات نمو الخبرات المتكاملة: دراسة تطبيقية في أحد الجامعات السعودية»، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة - كلية الدراسات العليا للتربية، مج٢٥، ع٢ (أبريل ٢٠١٧)، ص٢-٣٩.

ويسعى لمراعاتها، بحسب ما تتطلبه تلك المواصفات، من حيث وجود الأهداف أو المخرجات أو الاستراتيجيات أو المحتوى أو الوسائل وغير ذلك مما يتفاوت بين مؤسسة وأخرى، تبعًا لتفاوت المعايير التي تسعى الجامعة لنيل اعتمادها وتحقيق معاييرها[١].

٣- اعتبار المفهوم مدخلًا لبناء المقرر وتطويره:

وذلك كون المفهوم يشكل أرضية ومحددًا للمحتوى، بحيث تبنى مكوناته حسب تصور المفهوم، وهذه المنهجية تستند إليها معظم تجارب تطوير المقررات والعلوم، وهي الأكثر انتشارًا[٢]؛ لأن حدود المادة العلمية في العادة، تستند إلى مفهوم المادة ومصطلحها، وهذه المنهجية مبررة ومقبولة في كثير من الأحيان، وإن كانت تواجه بعض العقبات والإشكالات أحيانًا أخرى. إن أبرز إشكال واجهته هذه المنهجية، وفي مادة الثقافة الإسلامية بالذات، هو مدى التباين بين المثقفين والمفكرين حول مفهوم الثقافة، كما هو الحال في معظم العلوم الإنسانية ومفاهيمها ومصطلحاتها، ومنها دون شك مفهوم الثقافة الإسلامية المختلف فيه اختلافًا كبيرًا. ويزداد الإشكال في اعتماد هذه المنهجية في تطوير مقرر الثقافة الإسلامية إذا استحضرنا ما جاء في عرض السياق التاريخي للمقرر في المبحث الأول من إطلاق أكثر من مسمى على مضمون هذا المقرر. ومن هنا؛ اعتبرت «الورقة المنهجية» أنه من الخلل المنهجي في تطوير المقرر، اعتماد مدخل تعريف الثقافة الإسلامية[٣].

٤- منهجية بناء المقرر وتطويره من مدخل التحديات التي ينبغي أن يستجيب لها المقرر ومعايير الفاعلية (تجربة كلية الشريعة في جامعة قطر نموذجًا):

تبنت كلية الشريعة في جامعة قطر مدخل التحديات – أول ما تبنته – في مسيرة التطوير الشامل لمقرر الثقافة الإسلامية؛ وذلك في ضوء ما كشفت عنه الخطوة التأسيسية الأولى في تلك المسيرة، ألا وهي خطوة استحضار السياق التاريخي للمقرر، من أن فكرة إقرار المقرر بزغت أساسًا استجابة لتحدي (الغربة عن الهُوية الحضارية والثقافية وانحسار الإبداع الفكري والعلمي)، وأن هذا التحدي ازدادت حدته وخطورته في عصر العولمة، كما سبق عرضه في المبحث الأول.

واتضح في ضوء استحضار السياق التاريخي للمقرر أن اختيار هذا المدخل في التطوير الشامل للمقرر جاء استجابة لحاجة

(١) انظر؛ مهند الجفري، وشاهر ربحي عليان، «متطلبات تطوير مقرر بناء المناهج من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل»، **المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، الأردن**، مج٤، ع١ (٢٠١٨)، ص٩٧-١١٢.

(٢) لعل من أبرز تجارب الكتابة في الثقافة الإسلامية – وفق هذه المنهجية – تجربة الأستاذ الدكتور عزمي السيد، الذي اجتهد أن يقدم مفهومًا جديدًا للثقافة، واستند إليها في تأليف عدة كتب، وقامت وجهة نظره على اعتبار الثقافة علمًا قائمًا بذاته، انطلاقًا من المفهوم الذي تبناه (انظر: عزمي السيد وآخرون، **الثقافة الإسلامية مفهومها ومصادرها وخصائصها** (عمّان: دار المناهج، ٢٠١٠م). وتجربة المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرع الأردن- الذي شكل فريقًا متخصصًا للتأليف في الثقافة الإسلامية، وصدر عن الفريق كتاب مثّل خلاصة جهد جماعي لهذا الفريق (انظر: رحيل غرايبة وآخرون، **الثقافة الإسلامية** (عمان: دار أسامة، ط١، ٢٠١٧م).

(٣) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٨٧.

متجددة وملحة إلى التطوير، بعد محاولات سابقة متعددة في الكلية – كما سبق عرضها في المبحث الأول –، وكانت تلك المحاولات تستند إلى منهجيات وفلسفات أخرى متعددة، منها ما يتعلق بأهداف المقرر، ومنها ما يتعلق بمفهوم الثقافة، ومنها ما يرتبط بدور مقرر الثقافة في الجامعة، ومدى حاجة الطلاب إليه وغير ذلك، ويبدو أنها لم تصل جميعًا بتطوير المقرر إلى شاطئ الإقناع وتلبية الحاجات[١]، التي تلمس الكلية أن طلبة الجامعة يحتاجونها، بل لا نبالغ إذا قلنا طلبة الأمة والجيل. ويبدو أن عدم تحقيق تلك المحاولات للتطوير الفعّال المنشود بالنظر إلى التحديات التي ينبغي أن يستجيب لها تطوير المقرر، هو الذي دفع باتجاه منهجية جديدة، تقوم على تبني معايير يمكن أن يقاس بها مدى تحقق الفاعلية في أي مشروع تطويري، كما جاء في «الورقة المنهجية» التي أشرنا إليها في المبحث الأول؛ إذ نصت الورقة على أنها «ترمي إلى تسليط الضوء على معايير التطوير الفعّال، وبلورة موجهات هادية، ومقترحات عملية، لتطوير مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر، تطويرًا فعّالًا شكلًا ومضمونًا ونهجًا تدريسيًا في ضوء تلك المعايير، والورقة تقدم نفسها بالأساس على أنها «ورقة عمل توجيهية» لأي مشروع تطويري للمقرر يرمي إلى الفاعلية»[٢].

ومما يجدر ذكره هنا أنه في ضوء تجربة تطوير مقرر الثقافة الإسلامية وفقًا لمعايير الفاعلية التي حددتها «الورقة المنهجية»؛ تبنت كلية الشريعة في جامعة قطر هذه المعايير – بعد إثرائها وإحكامها – واعتمدتها في وثائقها المرجعية لتطوير أي مقرر من مقررات الكلية بما يتسق مع خطتها الاستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢٢م)[٣]. وقد وضعت هذه المعايير في صيغة معادلة من عناصر ثلاثة وعامل محفز: «تحقيق أهداف نوعية بجودة عالية واستثمار رشيد للموارد، مع محفز الإبداع»، كما في الشريحة أدناه[٤].

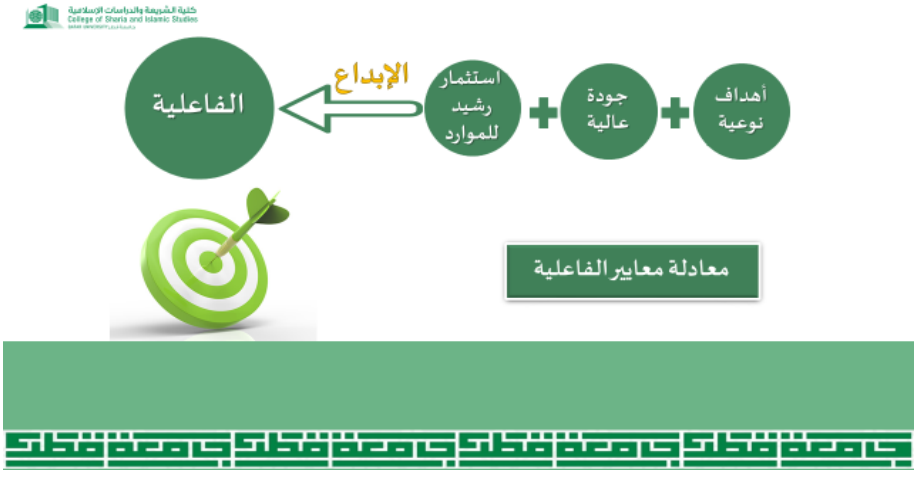

(١) انظر؛ المرجع السابق، ص٢٧٩، و٢٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩٧.

(٣) بدءًا من خريف ٢٠١٧م في عهد العميد الحالي للكلية فضيلة الدكتور إبراهيم الأنصاري. انظر؛ وثيقة: «الإطار النظري للتطوير الفعّال لمقررات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: ورقة عمل هادية»، التي مرت بمراحل من المراجعات والتعديلات الإثرائية إلى أن تبلورت في صيغتها الأخيرة في ربيع ٢٠١٩م، وأعد ملحقٌ لها بعنوان: «نموذج تحقيق معايير الفاعلية في تطوير المقررات بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية».

(٤) الشريحة منقولة من شرائح «الورقة الافتتاحية» للدكتور محمد المصلح.

ولسنا هنا بصدد بيان دلالة هذه المعايير وكيفية توظيفها في تطوير مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر؛ إذ هي مفصلة في بحثين سابقين للدكتور محمد المصلح[١]، بالإضافة إلى الوثائق المرجعية في كلية الشريعة بجامعة قطر[٢]، إلا أنه مما يجدر التنويه إليه هنا أن المعيار الأول (تحقيق أهداف نوعية) له مقاييس، من أهمها مدى الاستجابة للتحدي، الأمر الذي استدعى استحضار السياق التاريخي للمقرر الذي عرضناه في المبحث الأول؛ وذلك لمعرفة التحديات التي من أجلها أقر المقرر في الأصل، كخطوة أولى، وبالتالي معرفة التحديات المستجدة التي ينبغي أن يستجيب لها تطوير المقرر. وهذا يتسق مع قاعدة حيوية من قواعد الفاعلية والنجاح التي تنص على الآتي: «حينما تكون الاستجابة مساوية للتحدي يتحقق النجاح، ولكن حينما يتغير التحدي، تصبح الاستجابة الناجحة القديمة غير ذات جدوى، ولذلك يسمى هذا فشلًا»[٣].

- **ميزات التطوير من مدخل التحديات**

مقرر الثقافة الإسلامية من المقررات القابلة للتطور دائمًا، بسبب طبيعته، وارتباطه بواقع الطلبة بالإضافة إلى هويتهم ومبادئهم وقيمهم وسلوكهم، وهذا الارتباط بالواقع يتطلب استجابة مناسبة له من جهة، بحيث يشعر الطالب أنه يدرس ثقافته وليس ثقافة نظرية بعيدة عن واقعه، كما أن هذا الواقع المتغير والمتطور تطورًا متسارعًا أحيانًا، يتطلب مرونةً كافية في بنية المقرر التي يفترض أن تستجيب للتحديات المتغيرة تبعًا للواقع المتغير. وهذه ميزة من ميزات التطوير على قاعدة التحديات، وهي القابلية للتطوير والتغيير ومواكبة الواقع، فمن جهة هناك استجابة للواقع، ومن جهة أخرى هناك قابلية للتطوير المستقبلي والاستجابة للمتغيرات، ومن جهة هناك ثبات في بعض الجوانب المتعلقة بالقاعدة الإيمانية والهوية والمبادئ والقيم التي تعززها وتحملها وتقوم عليها الثقافة الإسلامية.

- **جوانب التطوير لمقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر وفقًا للمنهجية المختارة**

١- التحديات التي استجاب لها تطوير المقرر:

توافقت اللجنة التي شُكلت لتطوير مقرر الثقافة على عدد من التحديات الثقافية والفكرية، التي تواجه الطلاب الذين سيدرسون المقرر، والتي ينبغي – بالتالي – أن يستجيب لها تطوير المقرر، كما نصت على ذلك «الورقة المنهجية»

(١) انظر؛ المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٢٧٧-٣٢٢؛ وبحثه «تطوير مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر من التنظير إلى التنزيل...»، ص٦٧٩-٦٨٤.

(٢) انظر؛ وثيقة: «الإطار النظري للتطوير الفعّال لمقررات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: ورقة عمل هادية»، ربيع ٢٠١٩، وملحقها «نموذج تحقيق معايير الفاعلية في تطوير المقررات بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية».

(٣) هذه القاعدة مقتبسة ومترجمة عن الخبير الأمريكي الشهير في مجال القيادة ستيفن كوفي، التي كان كثيرًا ما يستشهد بها في برامجه التدريبية وكتبه في سياق شرحه لمقولة المؤرخ توينبي الموجزة، التي لخص فيها ما أفاده من دراسته للتاريخ «لا إخفاق كإخفاق النجاح، حينما تعتمد عليه كثيرًا جدًا»، انظر:

Stephen R. Covey, *The 8th Habit: From Effectiveness to Greatness* (New York: Free Press, 2004), p. 15.

لرئيس اللجنة[١]، هذه التحديات هي[٢]:

١- اختلال الخارطة الذهنية الكلية للإسلام.

٢- الغربة عن الهوية الثقافية والحضارية للأمة.

٣- الجمود والتسطيح الفكري والضعف التكويني.

٤- فقدان الدور الرسالي والقيمي في الحياة.

٥- انحسار الفاعلية والإبداع الذاتي.

٦- ضعف الحصانة ضد «الجراثيم الثقافية» و «الأفكار المعدية».

٧- تفشي الأمراض والعلل الثقافية والفكرية.

ويلاحظ هنا أن التحديات لم تقتصر على التحدي الأساس الذي طرح المقرر استجابة له في الأصل، كما جاء في عرض السياق التاريخي في المبحث الأول، وإنما شخصت ما استجد بعد ذلك.

٢- أهداف المقرر المطور:

كما توافقت اللجنة على أن الأهداف[٣] التي يسعى المقرر المطور لتحقيقها استجابة للتحديات المتوافق عليها فهي:

١- تمكين الطالب من رسم خارطة ذهنية تركيبية واضحة لنظام الإسلام الشامل وفلسفته ومنظومة قيمه الكبرى ومقاصده الكلية.

٢- تمكين الطالب من تحليل أركان وخصائص الهُوية الحضارية والثقافية الأصيلة للأمة المسلمة.

٣- تمكين الطالب من استكشاف كلي للتراث والتاريخ والإنجاز الإسلامي الحضاري.

٤- تمكين الطالب من تطوير دور ثقافي رسالي له في العصر في ضوء وعيه بالقيم والمقاصد الكلية للإسلام ووعيه بالعصر.

٥- تمكين الطالب من التحصّن بأدوات فعّالة ضد الأمراض والعلل والجراثيم الثقافية والفكرية السائدة وتقوية مناعته الذاتية.

ويلاحظ هنا أن الأهداف متمحورة حول الطالب، وهو الأمر الذي أكدت على أهميته «الورقة المنهجية»، بعد بيانها للمقصود من «تمحور الأهداف حول الطالب»، مع التنويه إلى خطورة الغلو في النزعة إلى «مركزية الطالب في العملية التعليمية»[٤].

(١) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٣٠٠-٣٠١.
(٢) لتفصيل هذه التحديات؛ انظر المرجع السابق.
(٣) انظر؛ توصيف مقرر الثقافة الإسلامية، جامعة قطر، خريف ٢٠١٧م.
(٤) المصلح، «نحو توظيف معايير الفاعلية...»، ص٣٠٢-٣٠٣.

٣- الثمرات (المخرجات) المنشودة من المقرر المطور:

وفي ضوء الأهداف السابقة، رأت اللجنة أن الثمرات[١] (المخرجات) التي ينبغي أن يجنيها الطلبة الذين يدرسون المقرر هي:

١- يعبر عن فهم عميق لطبيعة الإنسان وفلسفة الخلق.

٢- يرسم خارطة متكاملة لكليات الإسلام وقيمه ومبادئه العامة.

٣- يظهر اعتزازه البصير بهويته الإسلامية.

٤- يعبر عن وعيه بالإطار العام للتاريخ الإسلامي والإنجازات الحضارية للأمة.

٥- يعبر عن وعيه بواقع الأمة الإسلامية والتحديات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا.

٦- يضع لنفسه خطة رسالية لحياته المستقبلية.

٧- يتمكن من البحث التحليلي النقدي في مصادر الثقافة الإسلامية والتراث الإنساني.

٨- يستخدم أدوات منهجية لمناقشة الشبهات التي تثار حول الثقافة الإسلامية.

٩- يمتلك مقومات التحصين الثقافي، والتعامل مع الآخر.

وهذه الثمرات (المخرجات) – كما هو ملاحظ – متمحورة حول الطالب كذلك. ويجدر التنويه هنا إلى أن التعبير عنها بالثمرات أدل من «مخرجات التعلم» الذي هو ترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي «learning outcomes»؛ ذلك أن «الثمرة» – إضافة إلى أصالتها[٢] – توحي بما يُرجى أن يحصّله ويجنيه الطالب، فهي تدل ضمنيًا على ما يبذله الطالب من جهد لتحصيلها وجنيها، وهي تتسق مع سياسة «التمحور حول الطالب»، أما كلمة «مخرجات» فتوحي من ناحية بالآلية، وكأنها تلقائية أو تحصيل حاصل، بالإضافة إلى أنها تعبير وافد في الأصل من المؤسسات الصناعية التي تقوم على الثلاثية المعروفة (مدخلات – عمليات – مخرجات)، ولا يخفى أن عملية التعلم ليست آلية كالعملية الصناعية.

٤- محتوى المقرر المطور:

جاء في توصيف المقرر المطور[٣] هذا البيان لفلسفة بناء محتواه وعناصره والخيط الناظم بينها:

«مقرر الثقافة الإسلامية متطلب جامعي إلزامي لكل طلبة الجامعة، يسهم في بناء الهوية الجامعة والملامح المشتركة لكل الطلبة على اختلاف تخصصاتهم، ومن ثم فهو واجهة كلية الشريعة وجسرها الممتد للتواصل مع الكليات الأخرى.

---

(١) كما جاء في «الورقة الافتتاحية».

(٢) إذ هي منصوص عليها ضمن «مبادئ الفنون العشرة» في تراثنا التربوي، وهي التي نُظمت في الأبيات المشهورة التي استهلت بـ:
إِنَّ مَبَـادِيَ كُلِّ فَـنٍّ عَشَـرة الحَـدُّ والمَوضـوعُ ثُمَّ (الثَّمَـرَة)

(٣) توصيف مقرر الثقافة الإسلامية، خريف ٢٠١٧م.

ويستجيب المقرر لحاجة الطالب إلى تعزيز شخصيته الإسلامية المتوازنة، والمتسمة بقدر عال من الفاعلية والإيجابية والثقة بالنفس، التي تؤهله ليكون عنصرا صالحا في مجتمعه ومستجيبا بوعي لمختلف التحديات التي تواجهه داخلية أو خارجية.

يعتمد المقرر على فلسفة خاصة تتناسب مع خصوصية المقرر وطبيعته، تجمع مفردات المقرر في وحدة بنائية متسلسلة تبدأ بتعريف عام بالمقرر يسلط الضوء فيه على خارطة المحاور وترابطها والمفاهيم المفتاحية (الثقافة، والعلم، والحضارة) ووجه الصلة والتداخل فيما بينها، ثم ينتقل المقرر إلى المحور الأول وهو (الإنسان) الذي هو موضوع الثقافة، والعنصر الأساس في استيعابها وتحويلها إلى نماذج ملموسة على الأرض، في هذا المحور يتناول المقرر طبيعة الإنسان ومكونات شخصيته الأساس، والغاية من خلقه ووجوده على هذه الأرض.

أما المحور الثاني فهو مخصص لتسليط الضوء على (الرسالة) والتي هي طريق الهداية الربانية لهذا الإنسان في كل شؤون حياته، بمنهج بنائي مؤسس على فهم دقيق لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح المشهور «بُني الإسلام...»[1]، فالإسلام بناء شامل ومتكامل وليس مفردات مقطّعة أو مجزأة، بدءا من الإيمان الذي هو أساس الرسالة وجوهرها ثم المنظومة القيمية التي تشكل المعايير الكلية للتصورات والسلوكيات ثم أركان الإسلام المعروفة ثم أنظمة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا سقف الإسلام الذي يحميه من العدوان والاختراق وهو الجهاد بمعناه العام ومنه الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل هذه الصورة المركّبة يتناولها المقرر بمنظور ثقافي متصل بحياة الناس وتصوراتهم الكبرى وليس بالمنظور الشرعي التخصصي الدقيق، مع بيان المصادر المعتمدة والموثوقة لهذه الرسالة، وخصائصها وسماتها العامة.

أما المحور الثالث فيتناول الأثر الكبير الذي أحدثته تلك الرسالة العظيمة والمباركة على هذه الأرض منذ بزوغ شمسها في غار حراء بكلمة (اقرأ) وإلى اليوم، حيث تشكلت (الأمة) الإسلامية وتوسعت وأنتجت كبرى الحضارات التاريخية، يعنى هذا المحور بهوية هذه الأمة وسماتها وتاريخها وإنجازاتها الحضارية، والنظر في واقعها بمنهج نقدي متوازن يجمع بين تعزيز الانتماء لهذه الأمة مع تشخيص معضلاتها وإخفاقاتها الراهنة وأخطائها البشرية في تجاربها المختلفة، بالقدر الذي يتسع له هذا المقرر.

أما المحور الرابع والأخير فمخصص لتحديد موقعنا ومسؤولياتنا تجاه (الآخر)، الآخر الذي ينتمي لثقافة أخرى وتاريخ آخر، ثم إن هذا الآخر ليس واحدا، فهناك بحر زاخر من الأفكار والمواقف المختلفة والمتباينة، منها ما يمكن أن يشكل لنا فرصة ومنها ما يشكل لنا تحديًا، من هنا يفتح هذا المحور مساحة للوعي لتجنب الأحكام المسبقة والتنميط الذي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج١، ص١١، كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، حديث رقم: ٨؛ ومسلم في صحيحه (بيروت: دار الجيل)، ج١، ص٣٤، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، حديث رقم: ١٦.

يضر بنا وبعلاقاتنا ومصالحنا.

هذه المحاور الرئيسة بينها من الوشائج والروابط ما يجعلها وحدة متكاملة يسهل تصورها وفهمها والتعاطي معها في خارطة ذهنية واضحة ومترابطة».

وللاطلاع على تفصيل عناصر المحتوى التي اعتمدتها لجنة تقويم وتطوير المقرر، ينظر «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية»[1].

٥- مدى استجابة الأهداف والثمرات والمحتوى للتحديات والقابلية للتحقيق والتطوير:

بمقارنة الثمرات المنشودة للمقرر المطور مع التحديات التي ينبغي أن يتعاطى معها المقرر بفاعلية وإيجابية وأهداف المقرر المستجيبة لها، نلاحظ، من ناحية، أن الثمرات أكثر عددًا وتفصيلًا، الأمر الذي يطرح سؤال مدى إمكانية تحقيقها كلها بفاعلية في المقرر، وهو سؤال يتطلب دراسة تقويمية مستقلة لتنزيل المشروع التطويري في الواقع للإجابة عليه إجابة وافية، وإن كنا سنتعاطى معه جزئيًا في المبحث الثالث. كما نلاحظ، من ناحية أخرى، مدى تجسيد الثمرات للتحديات والأهداف، وهو أمر حيوي من حيث إنه يضمن وجود خيط متسلسل ناظم لثلاثية التحديات والأهداف والثمرات (المخرجات).

فالتحدي الأول (اختلال الخارطة الذهنية الكلية للإسلام) الذي استجيب له في الهدف الأول (تمكين الطالب من الإحاطة بالخارطة الذهنية لنظام الإسلام الشامل ومنظومة قيمه ومقاصده الكلية)، يبدو متجسّدًا في الثمرة الثانية (يرسم خارطة متكاملة لكليات الإسلام وقيمه ومبادئه العامة)، باعتبار أن رسم الطالب لخارطة متكاملة يدل على إحاطته بجوانبها.

والتحدي الثاني (الغربة عن الهُوية الثقافية والحضارية للأمة) الذي استجيب له – من جانب – في الهدف الثاني (تمكين الطالب من معرفة خصائص الهُوية الحضارية الإسلامية والدور الثقافي في بنائها) يبدو متجسّدًا في ثلاث ثمار:

- المخرج الأول (يعبر عن فهم عميق لطبيعة الإنسان وفلسفة الخلق)؛ إذ إن معرفة الإنسان من منظور الثقافة الإسلامية أساس «الهُوية الحضارية الإسلامية والدور الثقافي في بنائها»،
- والمخرج الثالث (يظهر اعتزازه البصير بهُويته الإسلامية (، ذلك أن إظهار الاعتزاز «البصير» بالهُوية يقوم على «معرفة خصائص الهُوية»،
- المخرج الرابع (يعبر عن وعيه بالإطار العام للتاريخ الإسلامي والإنجازات الحضارية للأمة)، من حيث إن التاريخ والإنجازات الحضارية من أركان الهُوية.

(١) أعد التقرير الدكتور محمد المصلح، رئيس لجنة تقويم مقرر الثقافة الإسلامية، في ٢٣ من رمضان ١٤٣٧هـ/ ٢٨ من يونيو ٢٠١٦م.

أما الهدف الثالث (تمكين الطالب من بناء رؤية منهجية ثقافية للتراث والتاريخ الإسلامي) المستجيب – من جانب آخر – للتحدي الثاني كذلك، فيبدوا متجسّدًا في الثمرة الرابعة والثمرة السابعة، من حيث إن الوعي «بالإطار العام للتاريخ الإسلامي والإنجازات الحضارية للأمة» (كما في الثمرة الرابعة) والتمكن «من البحث التحليلي النقدي في مصادر الثقافة الإسلامية والتراث الإنساني» (كما في الثمرة السابعة) يرتكزان على «رؤية منهجية ثقافية للتراث والتاريخ الإسلامي».

وأما التحدي الثالث (فقدان الدور الرسالي القيمي في الحياة، وانحسار الفاعلية والإبداع الذاتي) الذي استجيب له في الهدف الرابع (تمكين الطالب من بناء دوره الثقافي الرسالي له في ضوء وعيه بالقيم والمقاصد الكلية للإسلام وإدراكه للواقع)، فيبدو متجسّدًا – من ناحية أساسية – في الثمرة السادسة (يضع لنفسه خطة رسالية لحياته المستقبلية)، كما يبدو متجسّدًا – من ناحية جزئية – في الثمرة الثانية (يرسم خارطة متكاملة لكليات الإسلام وقيمه ومبادئه العامة)، والثمرة الخامسة (يعبر عن وعيه بواقع الأمة الإسلامية والتحديات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا) كما هو واضح.

وأما التحدي الرابع والأخير (ضعف الحصانة ضد «الجراثيم الثقافية» وتفشي الأمراض والعلل الثقافية والفكرية) الذي استجيب له في الهدف الخامس والأخير كذلك (تمكين الطالب من التحصن بأدوات فعالة ضد العلل والجراثيم الثقافية والفكرية السائدة)، فيبدو متجسّدًا بوضوح في آخر ثمرتين: الثمرة الثامنة (يستخدم أدوات منهجية لمناقشة الشبهات التي تثار حول الثقافة الإسلامية)، والثمرة التاسعة (يمتلك مقومات التحصين الثقافي، والتعامل مع الآخر).

ويلاحظ كذلك على الثمرات المرجوة أنها صيغت صياغة تراعي خصوصية المقرر باعتباره مقررًا غير تخصصي في أي فرع من فروع التخصصات الشرعية، فلا يهدف أن يتناول الموضوعات تناولًا تخصصيًا تفصيليًا، وإنما يتناولها تناولًا ثقافيًا كليًا، كما هو واضح تحديدًا في الثمرة الثانية والثمرة الرابعة.

كما يلاحظ على الثمرات أنها تجمع بين الجانب التنظيري والفكري والجانب التطبيقي والسلوكي، وهو ما يتسق مع خصوصية المقرر كذلك.

وبالتأمل في محتوى المقرر المطور نجد أنه استجاب للتحديات التي توافقت عليها لجنة تطوير المقرر، سواء في الإسهام في تحصين الطالب فكريًا وثقافيًا أو في بناء خارطة ذهنية كلية لنظام الإسلام الشامل عند الطالب، أو في الإسهام في ترسيخ هويته واعتزازه البصير بتاريخه وحضارة أمته، أو في تعزيز قابليته للانفتاح المدروس على الأمم والثقافات الأخرى، وغير ذلك من العناصر.

هذا من حيث استجابة الأهداف والمخرجات والمحتوى للتحديات، أما من حيث القابلية للتطور فإن المتأمل للعناصر المتعلقة بالعلل والأمراض الثقافية مثلًا، يستطيع أن يدرك وبسهولة مدى وقابلية هذا العنصر للتغير والتطور، تبعًا لواقع

البشرية، وواقع الأمة الإسلامية، ومدى حصانتها وحصانة أفرادها في مواجهتها، ومدى قدرتهم على تشخيصها. ففي مرحلة من المراحل قد تشكل العولمة تحديًا وعلة ثقافية تواجهها الأمة، ولها أدوات التعامل المناسب معها والتحصن ضد آفاتها، وفي مرحلة من المراحل قد تشكل منظومة القيم الثقافية الداخلية في الأمة تحديًا أهم، ومن ذلك مثلًا العنصرية أو الطبقية وغير ذلك، وفي مرحلة ما قد يكون الإلحاد وانتشاره بين الشباب هو الخطر الثقافي الذي يواجه شباب الأمة وأجيالها وهكذا.

ومثل هذا يقال في العلاقة مع الآخر والنظرة إليه وتطور الموقف منه تبعًا لموقفه من الأمة وثقافتها ودينها ووجودها وحضارتها، ومثل هذا يقال في بناء القابلية للإبداع والتطوير في شخصية المثقف، والتفاعل مع الواقع، وإدراك التحديات والقدرة على التفاعل معها ومواجهتها أحيانًا وهكذا.

على أن هذه المرونة في بعض عناصر المقرر والقابلية للتطور والتغير، لا تنفي وجود قدر من المفردات والقيم الثابتة، خاصة ما تعلق منها بالمنظومة القيمية الثقافية للأمة، والمرتبطة بهويتها الأخلاقية والعقدية، فهذه طبيعتها الثبات وينبغي أن تكون كذلك.

وبالتالي، فإن هذه المنهجية في تطوير المقرر تحافظ على جوهره ومكنونه الثقافي الإسلامي، ومن جهة أخرى تبقي القابلية للمراجعة والتطوير الدائمين، وهذا جمع بين خاصيتي الثبات والمرونة.

- **وضع سياسات تدريسية مستجيبة للتحديات**

بالإضافة إلى الأهداف والثمرات والمحتوى؛ توافقت لجنة التطوير على وضع سياسات مستجيبة للتحديات التي ينبغي أن يستجيب لها المقرر المطور؛ إذ لا يلزم أن يستجاب لكل تحدي بوضع هدف له، وإنما يمكن أن يستجاب لبعضها من خلال السياسات التدريسية. فللمساهمة في الاستجابة لتحدي «الجمود والتسطيح الفكري والضعف التكويني»؛ وضعت هذه السياسة التدريسية في المقرر: «إيجاد بيئة تعلم تفاعلي نشط ومحفز للطلبة يرتكز على التحليل والحوار والتساؤل والنقد»[(١)]. وللمساهمة في تحدي «انحسار الفاعلية والإبداع لدى الجيل»؛ وضعت هذه السياسة التدريسية: «تحفيز القدرات التخيلية والابتكارية والإبداعية الكامنة لدى الطلبة»[(٢)]. ولا سيما أن «القدرات التخيلية والابتكارية والإبداعية كامنة في عقل الإنسان لكنها تحتاج إلى تحفيز، وهناك وسائل وتقنيات لتحفيز هذه القدرات قابلة للتعلم»[(٣)]. وهذا مرتبط بالعامل المحفز في معادلة معايير الفاعلية، ألا وهو الإبداع، كما أشرنا من قبل.

المبحث الثالث: تجريب مشروع تطوير المقرر الموازي للبناء التنظيري

(١) نقلاً عن: المصلح في «الورقة الافتتاحية».
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر نفسه.

مما يميز منهجية مشروع التطوير الجذري والشامل لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر أنها تضمنت إخضاع المشروع التطويري للتجريب قبل التعميم. ولا تخفى أهمية تجربة المشروع التطويري للمقرر – بل أي مشروع تطويري – قبل تعميمه. فذلك أحد أهم عوامل نجاح المشاريع التطويرية؛ إذ إن التجريب يكشف الثغرات المحتملة في التصور النظري للمشروع التطويري التي لا تظهر إلا تحت أشعة التطبيق التجريبي، كما يكشف تحديات التطبيق الحقيقية التي لا تظهر في غرف التطوير المغلقة، وبالتالي تتاح فرصة لمعالجتها قبل التعميم، وإلا فالتعميم قبل معالجة الثغرات والاستجابة لتحديات التطبيق قد يؤدي إلى نتائج غير محمودة.

لقد كانت أول توصية من بين التوصيات التي أجمعت لجنة تقويم مقرر الثقافة الإسلامية وتطويره على رفعها لعميد الكلية[(١)] – في ضوء اجتماعيها الأول والثاني – توصيتها بتخصيص مجموعات تجريبية من البنين والبنات يقوم عليها ثلاثة من أساتذة المقرر باللجنة[(٢)]؛ لتنزيل مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية، بالتوازي مع بناء مشروع التطوير. وذلك لتحقيق الأغراض الأساسية الآتية[(٣)]:

١- قياس مدى إمكانية تنزيل المشروع التطويري التنظيري في الواقع التدريسي.
٢- استكشاف تحديات تنزيل المشروع في مجموعات مختلفة.
٣- قياس مدى نجاح المشروع عمليًا.
٤- إتاحة الفرصة للطلبة للإسهام في تطوير المقرر.
٥- الحصول على تغذيات راجعة إثرائية من أساتذة المجموعات التجريبية ومن طلبتهم.

إن توقيت هذه التوصية المبكرة – من حيث إنها في بدايات العمل على بناء مشروع التطوير وتحديد منهجية العمل عليه – ينم عن وعي مبكر بأهمية إخضاع المشروع التطويري للتجربة تزامنًا مع بنائه. وذلك الوعي بأهمية هذا التوازي فريد من نوعه؛ إذ إن تجربة مشاريع التطوير قبل تعميمها، إن حُرص على القيام بها في بعض المشاريع التطويرية، فإنها عادة تأتي بعد إتمام التصور النظري للتطوير، لا تزامنًا معه، مع أن التوازي بين التنظير والتجريب من شأنه أن يعود على التنظير للمشروع التطويري نفسه بالفائدة. فالإفادات الراجعة من التجريب المتزامن مع بناء التصور التطويري – أولًا بأول – تفيد في إثراء التصور وتسديده. بل إن التجريب يكون حينها آلية من آليات تنضيج التصور التطويري التنظيري ذاته.

وبناء على توصية اللجنة، وبعد اعتمادها رسميًا من الجهات المعنية في الكلية والجامعة؛ خُصصت بالفعل ثمان مجموعات تجريبية للأساتذة الثلاثة من أعضاء اللجنة – مستقلة تمام الاستقلال عن مجموعات مقرر الثقافة الإسلامية الأخرى –

(١) ضمن خطاب اللجنة المرسل إلى عميد الكلية عبر البريد الإلكتروني بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٦م، المتضمن توصياتها.

(٢) وهم: د. محمد عياش الكبيسي، ود. محمد أبوبكر المصلح، ود. موسى آل هجّاد الزهراني، وهم بخبرات تدريسية وإمكانات متفاوتة، كما يظهر في سيرهم الذاتية.

(٣) حسب ما ورد في «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية».

لتنزيل مشروع التطوير في الفصل الدراسي (ربيع ٢٠١٦م) بالتوازي مع استكمال بناء مشروع التطوير للمقرر[١].

وفي ضوء الإفادات الراجعة من أساتذة المجموعات التجريبية وبالتشاور بينهم وبين لجنة تقويم المقرر وتطويره؛ بُلورت موجهات وضوابط لتنزيل مشروع التطوير في المجموعات التجريبية[٢]، مما يدل على القناعة بأهمية توضيح ما ينبغي الالتزام به لتحقيق المرجو من التنزيل التجريبي المتزامن مع بناء المشروع. وأهم هذه الموجهات والضوابط هي[٣]:

١-قياس مدى إمكانية تحقيق أهداف المقرر التي اتفقت عليها اللجنة.

٢-قياس مدى إمكانية تغطية خارطة محاور المقرر وموضوعاته.

٣-التشاور المستمر والتآزر الإثرائي بين أساتذة المجموعات التجريبية في بناء المحاضرات ومصادرها وطريقة تقديمها، والأنشطة المتعلقة بها، وأدوات التقويم، مع ترك الحرية للأستاذ في مراعاة خصوصية كل مجموعة.

٤-إشراك الطلاب والطالبات في بناء المقرر خاصة أثناء التجربة، بحيث تكون من مهام المدرّس استكشاف اهتمامات الطلبة والتحدّيات الثقافية والمجتمعية التي تشغل بالهم مما له صلة بالمقرر، وفي ضوء هذا تتم عملية البناء والتطوير.

٥-إشعار الطلاب المسجلين فعليًا في مقرر الثقافة الإسلامية؛ بفكرة المجموعات التجريبية وطبيعتها وأهدافها وخصوصياتها، مع ترك الحرية الكافية للطالب في الاستمرار في هذه المجموعات أو تغييرها ضمن المدة القانونية للحذف والإضافة.

ويلاحظ هنا أن هذه التوصيات وما فيها من مرونة وحرية توفر للمجموعات التجريبية ركائز أساسية لفاعليتها في تحقيق ما يُتوقع منها تحقيقه. كما يلاحظ أنها تفتح الباب لإسهام الأساتذة مع الطلبة في تطوير المقرر. الأمر الذي يشير إلى مدى المرونة في المقرر والقابلية للتطوير في ضوء الإفادات الراجعة من التجريب.

وشكّل الأساتذة الثلاثة فريق عمل للتشاور والتنسيق والتعاون فيما بينهم خلال مرحلة التجريب تجسيدًا للموجّه الثالث المذكور أعلاه. وبناء على الموجّه الخامس أعلاه؛ توافق الفريق الثلاثي على إرسال تعميم – قبل بدء محاضرات الفصل التجريبي (ربيع ٢٠١٦م) – إلى جميع طلبة المجموعات التجريبية لبيان خصوصية هذه المجموعات من حيث إنها مخصصة لتنزيل مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية، وهو ذو طبيعة مرنة بحيث يقبل التعديل والإضافة أثناء التجربة[٤]. وليصبح الطلبة على بينة منذ البداية؛ حُددت في التعميم الموجهات والضوابط لهذه المجموعات التجريبية، والتي تشمل العمل على تحقيق أهداف المقرر المتضمنة في التوصيف المطور للمقرر، وإشراك الطلاب والطالبات في

(١) تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، بتصرف.

(٤) نص التعميم في أرشيف قسم العقيدة والدعوة.

بناء المقرر، واعتماد دليل توجيهي بديلًا عن المذكرة الموحدة، واعتماد أدوات تقويم جديدة ومستقلة بديلًا عن الأنشطة والاختبارات الموحدة، واعتماد طرق تدريس جديدة تتمحور حول الطالب[١]. وحثّ التعميم جميع الطلبة على حضور محاضرات الأسبوع الأول من الفصل المخصصة للتعريف الوافي بطبيعة هذه المجموعات التجريبية؛ ليتسنى لهم بعد ذلك اختيار الاستمرار فيها أو التحويل للمجموعات الأخرى خلال فترة الحذف والإضافة[٢].

- **أدوات التقويم في التجربة المتوازية للبناء التنظيري للمشروع**

قام الفريق الثلاثي – في بداية الفصل التجريبي – بتوصيف أدوات تقويم[٣] توافقوا عليها لمجموعاتهم التجريبية، في ضوء الأهداف المطورة للمقرر والثمرات المرجوة (مخرجات التعلم)، واعتمدوها من لجنة تقويم المقرر وتطويره بعد مناقشتها. وهذا الأمر جدير بالتنويه إليه، بناء على أن نوعية الأهداف المطورة والثمرات المرجوة ينبغي أن تتسق مع نوعية أدوات التقويم المحددة؛ إذ لا يصلح أن توضع أهدافٌ نوعية للمقرر المطور – بمعنى أنها تستجيب للتحديات التي ينبغي أن يستجيب لها تطوير المقرر – وتستمد منها الثمرات المرجوة ولا تُحدد أدوات تقويم تنسجم معها وصالحة لأن تقيس مدى تحققها. ولا سيما أن من الثمرات المرجوة ما لا يتحقق بالمحاضرات ومضامينها فحسب، وإنما تحتاج إلى أدوات أخرى لتحقيقها وقياس مدى تحققها.

من هنا، وبالمقارنة مع أدوات التقويم الموحدة في المجموعات الأخرى؛ «اعتمد المقرر أنشطة جديدة فيها قدرًا كبيرًا من الإبداع، وقدر كبير من التعلّم التفاعلي، وربط المقرر باهتمامات الطالب من ناحية، والبيئة المجتمعية وما يستجد فيها من تحديات وإشكالات»[٤]. وهذه الأدوات هي:

أولًا: «**الملف الثقافي**»[٥]، وهو عبارة عن ملف ورقي أو إليكتروني يدون فيه الطالب تحصيله من المقرر وتفاعله معه وما له صلة به من خواطر ومعلومات وأسئلة وأنشطة وأخبار من بداية الفصل إلى نهايته، ثم يبقى معه وثيقة ثقافية يضيف عليها ويتذكرها طوال حياته.

ويتضح مدى اتساق هذه الأداة مع إحدى موجهات تنزيل مشروع التطوير في المجموعات التجريبية، المتمثلة في: «إشراك الطلاب والطالبات في بناء المقرر خاصة أثناء التجربة، بحيث تكون من مهام المدرّس استكشاف اهتمامات الطلبة والتحديّات الثقافية والمجتمعية التي تشغل بالهم مما له صلة بالمقرر، وفي ضوء هذا تتم عملية البناء والتطوير»، حيث إن من عناصر الملف «مقترحات لتطوير المقرر».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) وثيقة «توصيف أدوات التقويم في مجموعات مشروع تطوير الثقافة»، في أرشيف قسم العقيدة والدعوة.

(٤) لجنة تنسيق مقرر الثقافة الإسلامية، «تقرير عن المسار التطويري لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر دعماً للتوصية برفع رقم المقرر إلى مستوى ٢٠٠»، ص١١-١٢.

(٥) انظر؛ وثيقة «توصيف أدوات التقويم ...».

ثانيًا: التقرير الميداني الثقافي: والمقصود بهذا النشاط هو «ربط المقرر بالمجتمع من خلال دراسة يقدّمها الطالب لظاهرة موجودة في المجتمع»[١].

ثالثًا: التدبّر: ويقصد بهذا النشاط «ربط الثقافة الإسلامية بمصدرها الأول وهو القرآن الكريم، حيث يقوم الطالب باستنباط المعاني الثقافية والقيم الإسلامية من آيات محددة من القرآن الكريم»[٢].

فالمقصود بالتدبر المطلوب في هذا النشاط هو التدبر الثقافي القيمي – إن صح التعبير –، وهو الذي يتسق مع طبيعة المقرر، لا التدبر التخصصي الشرعي. ولذلك اختيرت سورة الفاتحة وسورة الحجرات للفصل التجريبي الأول، لكون كل منها تتضمن منظومة قيمية.

ومن باب حث الطلاب على استثمار الفرص المتاحة؛ وجّه أساتذة المجموعات التجريبية الطلاب بإمكانية أخذ التلاوة من مراكز التحفيظ في الدولة أو مجالس القرآن الموجودة في الكلية أو بأي طريقة يراها مناسبة.

رابعًا: المشاركة الصفية: ويقصد بهذا النشاط[٣]تشجيع الطالب على التفاعل الصفي وتنمية الحس النقدي ومهارة الحوار من خلال:

١- المبادرة بالأجوبة على الأسئلة الاستكشافية أو التمهيدية التي يطرحها الدكتور.
٢- المشاركة مع الطلاب فيما يطرحونه من أنشطة وتقريرات.
٣- إضافة فكرة أو معلومة أو سؤال متعلق بالمحاضرة.

خامسًا: التقرير عن كتاب تراثي: والمقصود بهذا النشاط[٤]: ربط الطالب بالتراث العلمي والفكري والأدبي للأمة الإسلامية. والمطلوب من الطالب في هذا النشاط أن يقدم تقريرًا ملخّصًا عن كتاب تراثي يتضمن عناصر محددة في توصيف الأداة[٥]، على أن يقدم الطالب تقريره كتابة، ويعرضه أمام الطلبة كذلك.

وبالإضافة إلى هذه الأدوات الخمس، توافق الفريق الثلاثي على عقد ثلاثة امتحانات، على أن يقيس كل امتحان مستوى التكوين الثقافي الذي حصل عليه الطالب من المحاضرة والملخصات التي يقدمها الدكتور، ويعتمد على الفهم والتعبير الذاتي والقدرة على التحليل والإقناع.

ويلاحظ هنا أن الفرق الجوهري بين نوعية هذه الامتحانات وامتحانات المجموعات الأخرى كونها مقالية بالكامل وأنها غير موحدة، وذلك يتسق مع طبيعة المقرر في صيغته المطورة. إن إلغاء الاختبارات الموحّدة في النسخة المطورة من

(١) انظر؛ المصدر السابق.
(٢) انظر؛ المصدر نفسه.
(٣) انظر؛ المصدر نفسه.
(٤) انظر؛ المصدر نفسه.
(٥) انظر؛ المصدر نفسه.

المقرر يُعد نقلة من حيث إن أسئلة الاختبارات الموحدة تستلزم التنميط من حيث إنها تجعل هاجس الأستاذ يقتصر على كيفية ضبط «مضمون المقرر ومضمون المحاضرة على وفق الأسئلة الموحّدة، وهذا التنميط لا يتناسب أبدا مع الطبيعة الثقافية والفكرية المفتوحة لهذا المقرر»[١]، كما يقول الدكتور محمد عياش الكبيسي، المخضرم في تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر[٢].

- **تنزيل خارطة المحاور في التجربة المتوازية للبناء التنظيري للمشروع**

في بدايات الفصل التجريبي الأول؛ قامت لجنة تقويم مقرر الثقافة الإسلامية وتطويره برسم خارطة محاور المقرر وموضوعاته في نسخته المطورة، كوحدة بنائية مترابطة فيها قدر من المرونة في اختيار المفردات التفصيلية المناسبة لخصوصية المقرر ونوعية الطلاب، كما سبق عرضها في المبحث الثاني.

أبرز ملمح[٣] في هذا التنزيل أنه ساهم في تأثيث خارطة محاور المقرر وموضوعاته – المحددة من قبل لجنة تقويم المقرر – بعناصر وقضايا ومفردات وأمثلة وشواهد نوعية وحيوية؛ وذلك بناء على التكوين الفكري والخبرة التدريسية للمشاركين في التجربة من الأساتذة، وإن كانت متفاوتة، وكذلك بالاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة، مع التفاوت بينهما في مدى الاعتماد على المصادر والمراجع والاقتباس منها والتصرف فيها، والإحالة إليها حسب التفاوت في الخبرة والتكوين. الأمر الذي دل – من ناحية – على إمكانية تأثيث خارطة المحاور والموضوعات دون الحاجة إلى تقرير كتاب محدد أو اللجوء إلى مذكرة تجميعية. كما دل – من ناحية ثانية – أن المرونة في خارطة المحاور وعدم تأطيرها بمفردات وشواهد وأمثلة مفصلة أتاحت للأساتذة أن يوظفوا ذلك التكوين وتلك الخبرة – مع التفاوت فيما بينهم – والاستفادة من المراجع المتنوعة في تأثيث الخارطة بما يريانه مناسبًا لطلبة المقرر. وكما دل – من ناحية ثالثة – أن المرونة التي أشرنا إليها في خارطة المحاور أتاحت الفرصة لأن تكون تجربة كل أستاذ لها ملامحها الخاصة. وذلك كله بخلاف تجربتهم التدريسية للمقرر ما قبل التطوير في عهد المذكرة التجميعية المفصلة والامتحانات المركزية الموحدة، التي كانت تستدعي النمطية بشكل كبير. الأمر الذي اعتبر نقلة نوعية في تطوير المقرر تتناسب مع «رسالة الجامعة وفلسفة المتطلبات العامة إضافة لرسالة الكلية والخصوصية العلمية والثقافية والتربوية للمقرر»[٤].

وبناء على هذه التجربة في التأثيث لخارطة محاور المقرر وموضوعاته بالعناصر والقضايا والمفردات؛ ساهم الأساتذة

(١) «تقرير عن المسار التطويري لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر...»، ص١٢.

(٢) حيث عاصر تدريس المقرر منذ عام ١٩٩٨م؛ أي حينما كانت الثقافة الإسلامية تدرس في مقررين من كتابين مستقلين بتأليف مشترك، وبعد دمجه في مقرر واحد وبكتاب واحد بتأليف مشترك، ثم بمذكرة موحدة، كما عاصر مرحلة التطوير تنظيرًا وتجريبًا وتعميمًا.

(٣) وذلك في ضوء الاطلاع على المواد المتعلقة بتجربة أستاذين من الأساتذة الثلاثة للمجموعات التجريبية، وهما د. محمد عياش الكبيسي و د. محمد أبوبكر المصلح؛ لكونها متوفرة في ملف أرشيف مشروع التطوير، ولم يتوفر للباحثين أي مادة تتعلق بتجربة د. موسى الزهراني.

(٤) جاء ذلك في مقارنة د. محمد عياش الكبيسي لتجربة تدريس المقرر قبل التطوير وبعده، التي دُونت ضمن «تقرير عن المسار التطويري لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر...»، ص١٢.

في إثراء النقاشات أثناء عملية بناء دليل المقرر المطور الذي كانت تقوم به لجنة تقويم المقرر وتطويره، من حيث إنهم كانوا يطرحون أفكارًا محضرة ومجربة في السياق التدريسي لتنزيل خارطة المحاور. وهذا من مزايا التجريب الموازي للتنظير التطويري.

كما أسهمت التجربة في استكشاف بعض المصادر والمراجع المتسقة مع روح التطوير التي يمكن الاستفادة منها في التحضير للمقرر وإحالة الطلبة إليها. وهذا مما اعتبرته لجنة تقويم المقرر وتطويره من السياسات الموجّهة في دليل المقرر المطور الذي أنجزته في ضوء المرحلة التجريبية الأولى؛ إذ نصت السياسة على الآتي: «الإحالة إلى كتب نوعية متنوعة في كل محور من المحاور والتعويل على الرجوع إليها وعدم اللجوء الى المذكرات كمراجع معتمدة للمقرر»[١].

وبالنظر في محتوى هذا التأثيث؛ يظهر أنه – بشكل عام – قد روعي فيه أن يكون متسقًا مع طبيعة المقرر من حيث إنه ينبغي أن تعالج فيه محاوره «بمنظور ثقافي وليس بمنظور العلوم التخصصية الدقيقة»، وهو الذي اعتبرته لجنة تقويم المقرر وتطويره من السياسات الموجهة في دليل المقرر المطور كذلك[٢].

ومن أهم ما استفيد منه في هذه التجربة هو إمكانية تغطية خارطة المحاور وموضوعاته في فصل واحد، إن كان «التعاطي مع المحاور والموضوعات بطريقة كلية شمولية لا تفصيلية جزئية»، وهو ما اعتبرته لجنة تقويم المقرر وتطويره من السياسات الموجّهة في دليل المقرر المطور كذلك[٣]. فلا مجال للتوسع والإسهاب في المحاور والموضوعات. ولا يعني هذا التسطيح في عرض الموضوعات، فذلك مخالف لطبيعة المقرر وقضاياه.

- **ما ترتب على التجربة المتوازية للبناء التنظيري للمشروع التطويري**

حسب ما جاء في «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية»؛ «كشفت تجربة المجموعات التجريبية عن نتائج إيجابية عديدة أكدت القناعات الأولية لدى القائمين عليها بل فاقتها»[٤].

ولم يقتصر «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية» على إبراز النتائج الإيجابية في تجربة المجموعات التجريبية (خلال فصل ربيع ٢٠١٦م)، وإنما ذكر أيضًا أبرز ما كشفته التجربة من مجالات تحتاج إلى تجويد وما ينبغي أن يراعى في الفصل الذي يليه[٥].

وتقويم هذه التجربة خارج عن حدود هذه الورقة وأهدافها. لكن الأمر الذي يعنينا في هذه الورقة هو بيان ما الذي

(١) انظر؛ الدليل المتجدد لمقرر الثقافة الإسلامية المتطور، ص٢٠.
(٢) انظر؛ المصدر السابق.
(٣) انظر؛ المصدر السابق.
(٤) حسب ما ورد في «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية»، ص١٣.
(٥) تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية.

ترتب على هذه التجربة، وهو ما سنعرض له أدناه.

- **توصيات لجنة تقويم مقرر الثقافة وتطويره بعد المرحلة التجريبية الأولى المتوازية مع البناء التنظيري للمشروع**

في ضوء التنظير لمشروع تطوير المقرر بالتوازي مع تجريبه؛ أوصت لجنة تقويم مقرر الثقافة وتطويره في تقريرها عن مشروع التطوير بالآتي[١]:

١- الاستمرار في تجربة تنزيل مشروع تطوير مقرر الثقافة والتوسع فيها في الفصل القادم (خريف ٢٠١٦).

٢- العمل على إحكام مشروع التطوير من خلال المجموعات التجريبية في الفصل القادم.

٣- رفع رقم المقرر بحيث لا يسجل فيه الطالب إلا في السنة الثانية بعد أن يتأقلم على الحياة الجامعية من خلال المتطلبات العامة التي تؤهله لذلك. وذلك نظرًا لأن طبيعة المقرر وخصوصيته وأهدافه والثمرات المرجوة منه تقتضي ذلك[٢].

- **مدى الاستجابة لتوصيات لجنة تقويم مقرر الثقافة وتطويره**

تفاعلًا مع تقرير لجنة تقويم مقرر الثقافة الإسلامية وتطويره؛ طُرحت بعض الملاحظات من قبل نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية[٣]، مع بعض التوصيات من مكتب برنامج المتطلبات العامة في الجامعة[٤] حينئذ[٥]، وذلك بعد إتمام المرحلة التجريبية الأولى (أي بعد نهاية فصل ربيع ٢٠١٦م).

وقد قامت لجنة تقويم المقرر وتطويره[٦] بمناقشة الملاحظات الواردة من نائب رئيس الجامعة، وقدمت التوضيحات بشأنها والإجابات عليها[٧]. ثم نوقشت هذه التوضيحات والإجابات في اجتماع جمع بين لجنة تقويم المقرر وعمادة الكلية ونائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية ومدير برنامج المتطلبات العامة. وأهم ما خلص إليه الاجتماع هو الموافقة على الانتقال إلى المرحلة التجريبية الثانية بناء على ما أوصت به اللجنة، ولكن لم تتم الموافقة على رفع رقم المقرر.

بناء على نتائج المرحلة التجريبية المتوازية مع البناء التنظيري لمشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية (خلال فصل

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر؛ الدليل المتجدد لمقرر الثقافة الإسلامية المتطور، ص٢٠.

(٣) وهو أ. د. مازن عبيد حسنة.

(٤) كانت د. مها خليل الهنداوي تدير البرنامج وقتئذ.

(٥) وذلك في خطاب وجهه نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية إلى عمادة كلية الشريعة.

(٦) في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين ٢٥ من ذي القعدة ١٤٣٧هـ، الموافق ٢٩ من أغسطس ٢٠١٦م، الذي ترأسه: د. محمد أبوبكر المصلح، وحضره: أ. د. القرشي عبد الرحيم الشايب، د. محمد عياش الكبيسي، د. موسى محمد الزهراني، د. محمد إقبال فرحات، واعتذر عنه د. عبد الجبار سعيد لسفره.

(٧) جاء ذلك في رد اللجنة الذي أرسل إلى مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية بتاريخ ٨/ ٢٩/ ٢٠١٦م.

ربيع ٢٠١٦م)، وقرار الاستمرار في التجربة والتوسع فيها (خلال فصل خريف ٢٠١٦م)؛ خُصصت ١٩ مجموعة لتجربة طرح مقرر الثقافة الإسلامية «المطور» يقوم عليها ٩ من أساتذة المقرر (منهم الثلاثة الذين قاموا بالتجربة في المرحلة الأولى)، وذلك لمزيد اختبار مدى ملاءمة المقرر في نسخته المطورة للتعميم.

والجديد في هذه المرحلة التجريبية الثانية هو عقد «لقاءات دورية تشاورية مشتركة لأساتذة المقرر في المجموعات التجريبية لمناقشة المحاور والعملية التدريسية تقيمًا لما مضى وتخطيطًا لما يُستقبل»، اتباعًا لما أوصت به لجنة تقويم المقرر وتطويره وجعلته من ضمن السياسات التي ينبغي مراعاتها[1]. وقد نوقشت في هذه اللقاءات كيفية تناول المحاور وتمثل روح التطوير في ضوء دليل المقرر والمرحلة التجريبية الأولى.

ورغم أن نتائج المرحلة التجريبية الثانية أكدت بعض نتائج المرحلة التجريبية الأولى المشجعة، ورغم إشادة الأساتذة الجدد بالتطوير النوعي في المقرر ودعمهم لها، إلا أنه قد لوحظ ظهور ملامح لبعض التحديات والإشكالات التي تعود أساسًا فيما يبدو لتفاوت مدى تمثل الأساتذة لروح التطوير الجديد التي سرت في المقرر.

وبناء على نتائج المرحلة التجريبية الثانية المشجعة بشكل عام؛ ارتأت إدارة الجامعة الاكتفاء بهذا القدر من التجريب والانتقال إلى تعميم النسخة المطورة من المقرر مع التعاطي مع ما يستجد من تحديات، مع أن القائمين على تطوير المقرر كانوا يفضلون خوض مرحلة تجريبية ثالثة لمزيد إحكام التطوير والتعاطي مع ما استجد من تحديات في المرحلة التجريبية الثانية.

ومنذ تعميم المقرر المطور في فصل ربيع ٢٠١٧م وإلى الآن والمقرر يحظى برعاية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر، إيمانًا من الكلية بأن التطوير بذرة تستنبت في تربتها وترعى باستمرار.

الخاتمة

وهكذا بعد أن استعرضنا السياق التاريخي لمقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية، ومنهجية التطوير التي اعتمدت في تطوير المقرر في كلية الشريعة في جامعة قطر، ومن ثم التجريب للمقرر قبل تعميمه نخلص من هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ضرورة استحضار السياق التاريخي لنشأة المقرر في تحديد وجهة ومسيرة التطوير ورؤيتها ورسم منهجيتها؛ والمقارنة بين ظروف النشأة والواقع الراهن وأثر ذلك في التعامل مع تطوير المقرر.
- منهجية تطوير المقرر حافظت على جوهره ومكنونه الثقافي الإسلامي؛ ومن جهة أخرى أبقت القابلية للمراجعة والتطوير الدائمين، فجمعت بين خاصيتي الثبات والمرونة.

(١) انظر؛ الدليل المتجدد لمقرر الثقافة الإسلامية المتطور، ص٢٠.

- ضرورة تجريب المقرر المراد تطويره قبل تعميمه.
- تعميم تجربة تطوير مقرر الثقافة الإسلامية على بقية مقررات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

المصادر والمراجع

أولا: العربية

البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

توصيف مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر، خريف ٢٠١٧م.

الجفري، مهند، وعليان، شاهر ربحي. «متطلبات تطوير مقرر بناء المناهج من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل»، **المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، الأردن**، مج٤، ع١ (٢٠١٨)، ص٩٦-١١٢.

الدليل المتجدد لمقرر الثقافة الإسلامية المتطور في جامعة قطر.

رمضان، محمد خير. **تتمة الأعلام**. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

زرزور، عدنان. **الثقافة الإسلامية في الجامعات**. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٠م.

زرزور، عدنان، وآخرون. **عقائد وتيارات فكرية معاصرة**. الدوحة: دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

سلقيني، إبراهيم عبد الله. «الشيخ محمد راغب الطباخ مؤرخ حلب»، ترجمة منشورة في موقع جبهة علماء حلب https://joh7fais.wordpress.com.

السيد، عزمي، وآخرون. **الثقافة الإسلامية مفهومها ومصادرها وخصائصها**. عمّان: دار المناهج، ٢٠١٠م.

عمران، تغريد وسرور، إيناس عبد الله. «تطوير أساليب بناء المقررات الجامعية في ضوء مواصفات الخريج ومصفوفات نمو الخبرات المتكاملة: دراسة تطبيقية في أحد الجامعات السعودية». **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية، مج٢٥، ع٢ (أبريل ٢٠١٧)، ص٢-٣٩.

غرايبة، رحيل، وآخرون. **الثقافة الإسلامية**. عمان: دار أسامة، ط١، ٢٠١٧م.

لجنة تنسيق مقرر الثقافة الإسلامية. «تقرير عن المسار التطويري لمقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر، دعمًا للتوصية برفع رقم المقرر إلى مستوى ٢٠٠»، خريف ٢٠١٧.

المبارك، محمد. **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية**. بيروت: دار الفكر، [د.ط.ت].

ـــــــ. **نظام الإسلام: العقيدة والعبادة**. بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٦٨م.

مجموعة من الباحثين. ملخصات أوراق الملتقى الدولي: «مقرر الثقافة الإسلامية في الجامعات: تحديات الواقع وآفاق التطوير»، المنعقد بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٤٣هـ، الموافق ٢٩ يناير ٢٠٢٢م.

مذكرة «الثقافة الإسلامية وقضايا العصر»، جامعة قطر.

المصلح، محمد أبوبكر. «تطوير مقرر الثقافة الإسلامية بجامعة قطر من التنظير إلى التنزيل - تجربة الباحث نموذجًا»، بحث منشور في كتاب **بحوث المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية، تحديات الواقع وآفاق المستقبل**، كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان، ديسمبر ٢٠١٨م.

ـــــــ. «تقرير مشروع تطوير مقرر الثقافة الإسلامية»، ٢٣ رمضان ١٤٣٧هـ/ ٢٨ يونيو ٢٠١٦م.

ـــــــ. «نحو توظيف معايير الفاعلية في تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في جامعة قطر»، **مجلة كلية الشريعة في جامعة قطر**، مج٣٤، ع٢ (٢٠١٦). https://doi.org/10.29117/jcsis.2016.0153.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**. بيروت: دار الجيل، [د.ط.ت].

الهاجري، شافي بن سفر. **الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية**. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٩م.

وثيقة: «الإطار النظري للتطوير الفعّال لمقررات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: ورقة عمل هادية»، ربيع ٢٠١٩م، وملحقها «نموذج تحقيق معايير الفاعلية في تطوير المقررات بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر».

وثيقة: «توصيف أدوات التقويم في مجموعات مشروع تطوير الثقافة» في جامعة قطر – أرشيف قسم العقيدة والدعوة.

ثانيًا:

References:

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (in Arabic). Bayrūt: Dār Ṭawq al-najāh, 1st ed., 1422AH.

al-Dalīl al-mutajaddid limuqarrarr al-Thaqāfah al-Islāmīyah Almutaṭwwir fī Jāmi'at Qaṭar (in Arabic).

Al-Hājirī, Shāfī bin Safar. *Al-Thaqāfah al-Islāmīyah fī al-jāmi'āt al-'Arabīyah*, (in Arabic). [Risālat duktūrāh ghayr manshūrah], Jāmi'at Umm Durmān al-Islāmīyah, 1999AD.

al-Jifrī, Muhannad Wa 'Ulyyān, Shāhir Ribḥī. "The Requirements to Develop Curriculum Construction Course form the Point of Views of the Students and Teaching Staff in the King Faisal University" (in Arabic). *al-Majallah al-Dawlīyah lil-Dirāsāt al-falsafīyah wa-al-tarbawīyah*, mujallad 4 'adad 1 (2018AD): 96-112.

Al-Mubārak, Muḥammad. *Al-Fikr al-Islāmī al-ḥadīth fī muwājahat al-afkār al-Gharbīyah* (in Arabic). Bayrūt: Dār al-Fikr.

——. *Niẓām al-Islām: al-'aqīdah wāl'bādh* (in Arabic). Bayrūt: Dār al-Fikr, 1st ed., 1968AD.

Al-Musleh, Mohamed Abubakr. "Taqrīr Mashrū‘ taṭwīr muqarrir al-Thaqāfah al-Islāmīyah ", (in Arabic). 23 Ramaḍān 1437AH/28 Yūniyū 2016AD

——. "Taṭwīr muqarrar al-Thaqāfah al-Islāmīyah bi-Jāmi‘at Qaṭar min al-tanẓīr ilá al-tanzīl-tjruba-tu al-bāḥith namūdhajan," (in Arabic). fī Kitāb *Buḥūth al-Mu'tamar al-dawlī al-Awwal: al-'Ulūm al-shar'īyah, taḥaddiyāt al-wāqi‘ wa-āfāq al-mustaqbal*, Kullīyat al-'Ulūm al-shar‘īyah bi-Salṭanat ‘umān, Dīsimbir 2018AD.

——. "Towards the Use of Effective Criteria in the Development of the Course: Islamic Culture at Qatar University," (in Arabic). *Journal of College of Sharia & Islamic Studies*, Vol. 34, No. 2 (2016). https://doi.org/10.29117/jcsis.2016.0153

al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. *Ṣaḥīḥ Muslim* (in Arabic). Bayrūt: Dār al-Jīl.

Al-Sayyid, ‘Azmī wa-ākharūn. *al-Thaqāfah al-Islāmīyah mafhūmuhā wa-maṣādiruhā wa-khaṣā'iṣuhā* (in Arabic). ‘Ammān: Dār al-Manāhij, 2010AD.

Covey, S. R. *The 8th Habit: From Effectiveness to Greatness*. New York: Free Press, 2004.

Farhat, M. I. "History of the Inception and Development of the Course of Islamic Culture in Arab Universities: University of Qatar as a Model," *Journal of Sharia and Islamic Studies*, Kuwait University, Vol. 37, Issue 129 (2022), pp. 313-363.

Gharāyibah, Raḥīl wa-ākharūn. *al-Thaqāfah al-Islāmīyah* (in Arabic). ‘Ammān, Dār Usāmah, 1st ed., 2017AD.

Lajnat tansīq muqarrar al-Thaqāfah al-Islāmiyah. "Taqrīr ‘an al-Masār alttẉyry lmqrr al-Thaqāfah al-Islāmīyah bi-Jāmi‘at Qaṭar d‘man lltwṣyh brf‘ raqm al-Muqarrar ilá mustawá 200," (in Arabic). Kharīf 2017AD.

Majmū‘ah min al-bāḥithīn. Mulakhkhaṣāt Awrāq al-Multaqá al-dawlī: "Muqarrar al-Thaqāfah al-Islāmīyah fī al-jāmi‘āt: Taḥaddiyāt al-wāqi‘ wa-āfāq al-taṭwīr," (in Arabic). 26 Jumādá al-ākhirah 1443AD/29 Yanāyir 2022AD.

Mudhakkirah "al-Thaqāfah al-Islāmīyah wa-qaḍāyā al-'aṣr," (in Arabic). *Jāmi'at Qaṭar*.

Ramaḍān, Muḥammad Khayr. *Tatimmat al-A'lām* (in Arabic). Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm, 1422AH/2002AD.

Salqīnī, Ibrāhīm ‘Abd Allāh. "al-Shaykh Muḥammad Rāghib al-Ṭabbākh mu'arrikh Ḥalab," (in Arabic). https://joh7fais.wordpress.com

Tawṣīf Muqarrar al-Thaqāfah al-Islāmīyah (in Arabic). Jāmi‘at Qaṭar, Kharīf 2017AD.

Umrān, Taghrīd wa Surūr, Īnās ‘Abd Allāh. "Development of Methods for Building University Courses in Light of Graduate Specifications and Matrices for The Growth of Integrated Experiences: An Applied Study at A Saudi University," (in Arabic). *Majallat al-'Ulūm al-Tarbawīyah, Jāmi'at al-Qāhi-*

rah, Kullīyat al-Dirāsāt al-ʻUlyā lil-Tarbiyah, Vol. 25, ʻaad 2 (Abrīl 2017): 2-39.

Wathīqah "Tawṣīf adawāt al-Taqwīm fī majmūʻāt Mashrūʻ taṭwīr al-Thaqāfah" Fī Jāmiʻat Qaṭar (in Arabic) Arshīf Qism al-ʻaqīdah wa-al-Daʻwah.

Wathīqah: "al-iṭār al-naẓarī lil-Taṭwīr alfʻʻāl li-muqarrarāt Kullīyat al-sharīʻah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah: Waraqah ʻamal Hādiyah", Rabīʻ 2019AD, wa mulḥaquhā "Namūdhaj taḥqīq maʻāyīr al-fāʻilīyah fī taṭwīr al-muqarrarāt bi-Kullīyat al-sharīʻah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah". (in Arabic).

Zarzūr, ʻAdnān Muḥammad wa-ākharūn. ʻaqā'id wtyārāt fikrīyah muʻāṣirah (in Arabic). Qaṭar: Dār Qaṭrī ibn al-Fujā'ah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 1993AD.

Zarzūr, ʻAdnān. *al-Thaqāfah al-Islāmīyah fī al-jāmiʻāt* (in Arabic). Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī, 1990AD.